

موقف حكومة إسماعيل صدقي من الحركة الطلابية عام ١٩٤٦

بحث مستل لطالب الدكتوراه مازن مهدي عبد الرحمن الشمري

باشراف أ.م.د. حسين علي عبد الحسين اللامي

ملخص البحث:

في أعقاب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، استؤنفت النشاطات الطلابية، لاسيما بعد رفع الأحكام العرفية في مصر، للمطالبة بالجلء وتحقيق وحدة وادي النيل (لمصر والسودان) وفي تلك المدة بدء صدقي باشا بالظهور على مسرح الأحداث السياسية من جديد، ولكن بخط سياسي جديد يدعو له، ويحاول أن يستغل إمكانيات الموقف الدولي الذي أسفرت عنه الحرب، وذلك لخدمة كبار الرأسماليين وحفاظاً للنظام ومصالحهم ضد ما يتهدها من أعاصير ما بعد الحرب.

ولتهذئة الوضع وامتصاص نقمة الشعب المصري، بدأ صدقي باشا بالتقرب من الطلبة والعمال، فقد سعى صدقي باشا بإطلاق سراح الطلبة المعتقلين، وهنأهم على مشاعرهم الوطنية، وتعهد بالذود عن مصالح البلاد، وأكد بأنه لن يشن حرباً عليهم، وأن الحوادث السابقة لن تتكرر، لاسيما أن أمانى الطلبة ورغباتهم التي كان يهتفون بها، لا تختلف في شيء عما تتادي به الأمة المصرية جمعاء، وربما أراد صدقي باشا بهذه السياسة أن يترك لخصومه الزمام حتى يوقع بينهم متورطين في أعمال الشغب ليبرر شدته معهم.

في تلك المدة اقتضت الظروف إلى تأسيس اللجان الطلابية والعمالية، إذ تمكن الطلبة في مصر من المشاركة في الأحداث السياسية العامة بقيادة منهم، وكان في إطار "اللجنة الوطنية للطلبة والعمال"، التي تعد في التاريخ الحديث أصدق قيادة عبرت في وقتها عن الإرادة السياسية للطبقة المتوسطة وحققت أكبر قدر من وحدتها بإرادتها الحرة بجناحيها الطلابي والعمالي، إذ كان أعضاء اللجنة من الشباب القيادي الذين خلقتهم اللحظة التاريخية الثورية، وأصبحوا قادرين على تجاوز الاخفاق الذي وصلت إليه القيادات التقليدية للثورة الوطنية.

لقد اثبتت أحداث شباط (فبراير) عام ١٩٤٦ أنه نقطة تحول مهمة في توجهات الحركة الوطنية الطلابية وقيادتها، فقد تحدد لأول مرة في تاريخ النضال الوطني وإن الاستقلال السياسي لا يستكمل إلا باستقلال الاقتصادي، وحددت الحركة الوطنية الجديدة، أن البرجوازية المصرية والأحزاب التي تمثلها أصبحت عاجزة عن قيادة الشعب من أجل التحرر الوطني، وأنه لا بد من قيادة جديدة تمثل جموع الطلبة والعمال والفلاحين، عندما أراد صدقي باشا عام ١٩٤٦ التوصل إلى اتفاقية جديدة مع بريطانيا. واجه مشاكل داخلية صعبة، لاسيما مشكلة إعادة الهدوء والنظام للبلاد، الأمر الذي اضطره إلى اتخاذ عدد من الإجراءات الشديدة للسيطرة على الوضع لإيجاد جو هادئ خلال المفاوضات، وقد أدى ذلك أدى إلى ملاحقة الطلبة والعمال والمتقنين الذين رفضوا أي تساهل بالمفاوضات الا بجلء القوات البريطانية عن جلاء تاماً عن بلادهم، لذا بادر صدقي باشا إلى ضرب الحركة الوطنية الطلابية، وقطع جذور الخطر منها، وأعلن أن ما قام به (عمل حاسم ونهائي شامل)، وسميت بهذه الحملة ب(قضية المبادئ الهدامة) أو (بقضية الشيوعية الكبرى). ويتضح لنا خلال ما تقدم أنه كان للطلبة ولجانهم التنفيذية أثراً بالغاً في الحركة الوطنية المصرية للتصدي لمشروع معاهدة صدقي - بيفن ١٩٤٦ وبالتالي إفشاله لكونه لا يعبر عن طموح وتطلعات الحركة الوطنية المصرية، على الرغم من أن صدقي باشا استطاع إجبار البريطانيين على التسليم بالجلء الكامل عن القاهرة خلال مدة ثلاثة سنوات.

١-النضال المشترك بين الطلبة والعمال وتشكيل اللجنة الوطنية:

في أعقاب استقالة حكومة النقرشي بعد إخفاقه في حفظ الأمن والنظام، وعدم قدرته على إجراء المفاوضات مع بريطانيا، إذ لم يكن بالرجل القوي فكان لابد أن يأتي إلى الحكم من يستطيع أن يكبح جماح الطلبة بعد أن أبدوا صلاباً وشراسةً، فعهد الملك فاروق في ١٧ شباط (فبراير) عام ١٩٤٦ إلى إسماعيل صدقي لتشكيل الوزارة الجديدة، وقد دهش العاملون بالسياسة والأمة لهذا الأمر، لما له من سجل حافل بعدائه للشعب^(١)، ويعد صدقي عميد الرأسمالية الكبيرة في مصر ونصيراً مخلصاً لمبدأ التحالف مع بريطانيا، حينما قال: "البلد العظيم صديقنا وحليفنا، وأن رغبتنا في التحالف معهم لم تكن بحاجة إلى التدليل عليها.

ومع تولي صدقي الوزارة أصدرت اللجنة التنفيذية للطلبة بياناً أكدت فيه: "أن جهادنا ودمائنا التي قدمت للوطن لم تكن لإسقاط حكومة أو قيام حكومة أخرى، وإنما الغرض الأسمى هو الجلاء التام ووحدة وادي النيل، وان تتم المفاوضات على أساس تصريح رسمي من الجانب البريطاني يعترف لحقنا الطبيعي في الجلاء التام ووحدة النيل، بل ويكون ذلك التصريح هو أساس قبول الزعماء الحكم حقنا للدماء، والبقاء على وحدة الأمة"^(٢).

ولتهدة الوضع وامتصاص نقمة الشعب، بدأ صدقي بالتقرب من الطلبة والعمال، فأعلن عن سياسة حكومة قائلاً: "بأنه لن يقبل غير تحقيق مطالب البلاد في الجلاء، ووحدة وادي النيل، وأن رأيه لن يتغير سواء أكان في الحكومة أو خارجها، وأنه سيبدل قصارى جهده في الإسراع بالمفاوضات". مدركاً أهمية هذا الإعلان في تهدئة نشاط العناصر الوطنية نتيجة التجاهل البريطاني الطويل لإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦، والذي أنطوى على استهانة بالحركة الوطنية وعدم تقدير لمدى إصرارها على التخلص من الوجود البريطاني العسكري في مصر^(٣). لذا سعى صدقي بإطلاق سراح الطلبة المعتقلين، وهنأهم على مشاعرهم الوطنية^(٤)، وتعهد بالذود عن مصالح البلاد، وأكد بأنه لن يشن حرباً عليهم، وطلب تفاصيل جميع الحوادث التي كانت مثار المناقشات في البرلمان والصحف، وأن تلك الحوادث لن تتكرر، لاسيما أن أمانى الطلبة ورغباتهم التي كانوا يهتفون بها، لا تختلف في شيء عما تنادي به الأمة جمعاء، وفي مقدمتها أعضاء الوزارة بعدها قرر الغاء القرارات الخاصة بمنع المظاهرات الشعبية التي أصدرتها الحكومة السابقة، وربما أراد صدقي بهذه السياسة أن يترك لخصومه الزمام حتى يوقع بينهم متورطين في أعمال الشغب ليبرر شدته معهم^(٥)، فضلاً عن ذلك أن الملك فاروق طلب من صدقي باشا اعتبار تلك المظاهرات ظاهرة صحية للإعلان عن أمانى الأمة سواء في الداخل أو الخارج^(٦).

لم يكن هناك ما يطمئن الطلبة إلى موقف إسماعيل صدقي رئيس الوزراء منهم، وهو المعروف بالحزم واستخدام العنف، وربما كان هذا ما حمل مندوب جريدة الأهرام على أن يركز، في حوار مع صدقي على موقفه اتجاه الطلبة، وفي رد صدقي تتضح حنكته وسياسته، التي ربما لم تكن عنده بذات القدر في أوائل الثلاثينيات قائلاً: "لا يمكن ألا أن يكون طلبة العلم محل عطف الكبير واهتمامي فيهم رجاء الأمة في مستقبلها"^(٧). قال هذا في العلن، وفي الوقت الذي سعى صدقي باشا إلى تشتيت اللجنة التنفيذية للطلبة وشق صفوفهم بعد أن أصدرت ميثاقاً وطنياً في ١٧ شباط (فبراير) عام ١٩٤٦، تضمن ما يلي^(٨):

١- الجلاء التام للقوات البريطانية في البر والبحر والجو من كل الأراضي والقواعد على أرض وادي النيل.

٢- تدويل القضية المصرية.

٣- التحرر من العبودية الاقتصادية.

عمل على محاولة التنسيق مع أكبر المنظمات الحليفة (الأخوان المسلمين)، إذ اتصل بالشيخ حسن البنا عندما دعي لتشكيل الوزارة، راجياً قبوله لها حتى يعرض الأمر على الإخوان ويتفق معهم على وضع معين، وأجابه البنا أن الإخوان المسلمين مقيدون بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾^(٩). وبادر صدقي إلى زيارة مركز الإرشاد التابع لجماعة الإخوان، ورأى اعتماده عليها هو أفضل وسيلة لتشتيت وحدتهم التي ظهرت بين الطلبة في مظاهرات تلك المرحلة، كما رأى أن يستغل موقف الإخوان المعادي للوفد والتنظيمات الشيوعية^(١٠)، وقد بادر الإخوان المسلمين بالتأييد ورجوا له لما قاله في البداية عن عزمه على خدمة البلاد، وعدم استعمال العنف، فقد ذكر حسن البنا أثناء زيارة جامعة فؤاد الأول (القاهرة): "أن إسماعيل صدقي باشا حينما يعد فهو صادق الوعد"^(١١).

ويبدو لنا أن محاولة صدقي باشا تلك تعكس مقدار ما يتمتع به هذا الرجل من مقدرة وحنكة في التعامل مع الأحداث السياسية المعقدة فاقت قدرات بعض السياسيين الآخرين، وهذا ما أكدته صحيفة المانشير جرديان البريطانية حينما وصفته: "بأنه إداري وسياسي خبير لا ينافسه أحد".

شهدت الفترة (١٧-١٩) شباط عام ١٩٤٦ لأول مرة محاولة جادة للتنسيق بين حركة الطلاب وحركة العمال، ففي ١٧ شباط (فبراير) اجتمعت اللجنة التنفيذية للطلبة على مدرج ملاعب كلية الطب في القصر العيني، لتقييم المرحلة السابقة ووضع خطة عمل للمرحلة المقبلة على ضوء تشكيل صدقي باشا للحكومة، وكانت اللجنة التنفيذية لمؤتمر نقابات عمال مصر مجتمعة بدار نقابة عمال المحال التجارية، وفي أثناء ذلك الاجتماع وصل خبر بأن اللجنة التنفيذية لطلبة جامعة

فؤاد الأول واللجنة التنفيذية لطلبة المدارس الثانوية، واللجنة التنفيذية لطلبة الأزهر، مجتمعون في كلية الطب، فقررت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الانتقال فوراً للاجتماع مع اللجنة التنفيذية للطلبة^(١٢). في ذلك الاجتماع تلاقى الإرادات على الاتحاد، ومكونة "اللجنة الوطنية للطلبة والعمال" والتي أصبحت من أبرز اللجان قاطبةً، ومن ممثلين لمنظمات جماهيرية، ضمت كلاً من: فؤاد محيي الدين، وعبد الرؤوف أبو علم، وعبد المحسن حموده، ولطيفة الزيات، وفاطمة زكي، ومحمد مدبولي سليمان، ومحمود حمزة، وحسين كاظم، وسيد علي، محمد شطا، ومحمود الدمرداني، وعبد المقصود أبو زيد، وسيد خضر وغيرهم^(١٣). وكانت تلك اللجنة تمثل جبهة وطنية وسياسية تكونت في ظروف تستدعي جمع صفوف الطلبة والعمال للنضال من أجل الجلاء ووحدة وادي النيل، والدعوة إلى العدالة الاجتماعية، وتلك المطالب لا يختلف عليها مصري مهما كانت توجهاته معتقداته السياسية^(١٤). ولعل اللجنة الوطنية للعمال والطلبة تختلف عن جبهة عام ١٩٣٦ التي كانت تميل إلى المهادنة وبين البرجوازية والاقطاعية، أما اللجنة الوطنية للعمال والطلبة فكانت تمثل الهجوم على الإقطاع والسراي.

إن اللجنة الوطنية للطلبة والعمال كانت تمثل تحولاً جذرياً في قيادة الحركة الوطنية المصرية من خلال بروز عامل جديد عام ومؤثر، ألا وهو بروز القيادات اليسارية، على الرغم من أن هذه اللجنة لم تكن حزباً سياسياً إلا أن تكوينها وبروزها كان نتيجة الدور الفعال والنشط لمنظمتين شيوعيتين كانتا تعملان في ظروف سرية (آنذاك) هما (الحركة المصرية للتححر الوطني، ومنظمة أسكرا (الشرارة) اللتان توحدتا فيما بعد في منظمة واحدة عرفت باسم (الحركة الديمقراطية للتححر الوطني). (حدثو)^(١٥)، وبذلك تأكدت حقيقة أن الشيوعية التي كانت تغلغل إلى صفوف الطلبة والعمال قد أثمرت بتأليف تلك اللجنة التي سيطروا عليها^(١٦)، وقد انتخبت الطلبة (ثريا أدهم) والعمال (حسين كاظم) سكرتيرين لها، وكالعادة رفض الإخوان المسلمين ومعهم مجموعة أخرى الانضمام إلى اللجنة متذرعين بعدد من الأسباب أهمها سيطرة (عناصر أجنبية) على اللجنة ويقصد بهم (الشيوعيين)، على الرغم من قيام وفد من اللجنة التنفيذية بزيارة حسن البنا لطلب مساندتهم، وأجاب برد غير منطقي ملخصه "أن الإخوان غير جاهزين"^(١٧)، ولعل أن الإخوان المسلمين لم يتعاونوا مع الشيوعيين ولن يسمحوا لأنفسهم بأن يعملوا تحت قيادة الوفد، مثلما فعلوا مع اللجنة التنفيذية للطلبة في المرحلة السابقة.

وفي ١٨ شباط (فبراير) جرى تنظيم لقاء كبير في فناء جامعة القاهرة، والقيت فيه الكلمات الحماسية التي تدعوا فيها زملائهم الآخرين إلى نبذ خلافاتهم الحزبية وتركها خلف ظهورهم، والعمل على توحيد صفوفهم لإدامة استمرار نضالهم ضد الاحتلال البريطاني، ومن أجل تحقيق مطالبهم

الوطنية في الجلاء ووحدة وادي النيل، ثم انطلقوا بمظاهرة كبيرة حاملين اللافتات ومكتوباً عليها: "لن ننسى الشهداء" و"الجلاء أساس الحكم" و"لتحيا وحدة وادي النيل" و"لتسقط الخلافات الحزبية"^(١٨)، وفي اليوم نفسه قام وفد يمثل اللجنة التنفيذية لطلبة الأزهر والجامعة المصرية بزيارة قصر عابدين، وسلم الوفد عريضة يؤكدون فيها على إعلان تصريح بريطاني يعترف لهم بجلاء قواتهم عن مصر ووحدة النيل كأساس للمفاوضات، كما ناشدوا الملك فاروق بالبدء في إجراء تحقيق حول حوادث ٩-١٠ شباط (فبراير) عام ١٩٤٦، ثم توجه بعد ذلك إلى مبنى مجلس الوزراء، إذ كان في استقبالهم رئيس الوزراء، وسلموه نسخة من عريضتهم السابقة، فصرح صدقي هو نفسه نصير جلاء القوات البريطانية^(١٩).

كان الظهور العلني الأول للجنة الوطنية للطلبة والعمال في ١٩ شباط (فبراير) عندما أصدرت أولى بياناتها عدت فيها يوم ٢١ شباط (فبراير) يوماً للجلاء، ودعت إلى الإضراب العام في ذلك اليوم وتعطيل العمل في المرافق العامة، ووسائل النقل ومعاهد التعليم في جميع المدن المصرية، ويوم استئناف الحركة الوطنية المقدسة التي سيشترك فيها معظم أبناء الشعب المصري متمسكة حول حقها في الاستقلال التام والحرية الشاملة، يوم إشعار المحتل البريطاني والعالم الخارجي أجمع، أن الشعب المصري قد أعد عدته للكفاح الإيجابي حتى ينجلي كابوس الاحتلال الذي ظل جاثماً على صدورهم منذ ٦٤ عاماً...، وليرفعوا جميعاً لواء الوطن عالياً، ولتثبت وحدتهم التي لا تتمزق عمالاً وصناعاً، طلبة وتجاراً وموظفين شعباً موحداً يرفع عن نفسه وصمة الذل والاستبعاد^(٢٠).

وفي ٢١ شباط (فبراير) عام ١٩٤٦، استجابت الأمة المصرية لنداء اللجنة الوطنية استجابة كاملة، وانطلقت مظاهرة كبيرة بلغت ما يقارب (٤٠) ألفاً، وقيل (١٠٠) من الطلبة والعمال في أنحاء العاصمة، وكان ذلك اليوم مظهراً رائعاً أعاد إلى الذاكرة صورة المواكب الوطنية الحاشدة، التي كانت في ثورة عام ١٩١٩، فملأت النشوة الوطنية قلوب المصريين، وظهر في عيونهم بريق الأمل، وفاضت على السنتهم هتافات مدوية للجلاء والاستقلال ووحدة وادي النيل^(٢١)، وتحركت المظاهرة، من الجيزة باتجاه القاهرة، كما تحركت مظاهرة أخرى انطلقت من الأزهر واتجهت إلى ميدان (الأوبرا)، إذ عقد مؤتمر وطني عام، دعا إلى مقاطعة المفاوضات وأساليب المساومة، وإلى التمسك بالجلاء عن وادي النيل، والغاء معاهدة عام ١٩٣٦ واتفاقيتي عام ١٨٩٩ الخاصتين بالسودان، وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن^(٢٢).

تحركت المظاهرات الطلابية إلى ميدان قصر النيل (التحرير الآن) مرددين شعارات تطالب "بجلاء القوات البريطانية"، "وادي النيل لا يتجزأ"، "فلتسقط الحزبية"، وفي الميدان القى الخطباء الكلمات والقصائد الحماسية الوطنية خصيصاً من أجل تلك المناسبة^(٢٣):

يا شعب قم خض بحار الدماء لا تبك فالآن حان وقت الفدا

هيا نحطم قيود الخضوع هيا سويًا لنيل الجلاء

شعب الشمال وشعب الجنوب وحد أيادي ووحد قلوب

نرمي بها قلوب مستعمرينا فالاتحاد سلاح الشعوب^(٢٤)

كانت المظاهرات سلمية وتسير في نظام تام دون اعتداء على أحد، ودون التعرض للممتلكات أو التفكير في التخريب أو الفوضى، فإذا ببعض الشاحنات العسكرية البريطانية المسلحة تخترق الميدان وسط المتظاهرين فجأة لتدهس بعضهم تحت عجلاتها، فجاء الرد الطبيعي من قبل المتظاهرين، إذ رجموا الشاحنات العسكرية البريطانية بالحجارة، فقابله الجنود البريطانيون بإطلاق الرصاص عليهم، الأمر الذي أثار غضب المتظاهرين، فقاموا بإشعال النار في معسكر بريطاني بميدان التحرير (ويحتل موقع مبنى المجمع العلمي حالياً)، وحاول البعض الاستيلاء على السلاح من مخزن الذخيرة، ولم تتوقف المظاهرات والإضرابات بل ظلت مستمرة حتى منتصف الليل هاتفين مرددين: "الجلاء الجلاء لا مفاوضة بل كفاح مسلح"، كما رفعوا شعارات ضد الملك: "لا ملك إلا الله" كما سبق، "ولا فاشية بعد اليوم"، وكانت قمصان الشهداء الملطخة بالدم هي راياتهم التي رفعوها، وقد سقط من الشهداء (٢٣) شهيداً، كان بينهم طفل لم يتجاوز الثانية عشر من العمر، و(١٢١) جريحاً بحسب قول شحاته عيسى إبراهيم^(٢٥).

ومن الجدير بالذكر، أن معظم الذين توفوا متأثرين بإصابتهم في المستشفى، تبين إنهم أصيبوا بالرصاص من أعلى، ومعنى ذلك أن إصابتهم كانت من جنود قناصة متخفين بمعسكراتهم أو من الأجانب الساكنين بالعمارات القريبة من ميدان التحرير.

لم تقتصر مظاهرات الطلبة والعمال على القاهرة، بل امتدت إلى الإسكندرية وبقية المدن الأخرى، ففي الإسكندرية تجمع الطلبة والعمال والأهالي، في مظاهرة سلمية رائعة التنظيم وهاتفة بالجلاء، وسارت في أحياء كرموز، الرمل وغيرها، فضلاً عن طنطا، دمنهور، شبين الكوم،

السويس، بورسعيد، الإسماعلية، المنصورة، زفتي، المحلة، بل لم يتوقف الأمر عند المدن الكبرى، فقد أضربت القرى وسارت فيها مظاهرات تهتف بجلاء القوات البريطانية عن وادي النيل والغاء معاهدة عام ١٩٣٦^(٢٦).

لقد اتصلت الحكومة المصرية من مسؤولية تلك الأحداث، وحملت الطلبة مسؤولية ذلك، إذ برّر رئيس الوزراء إسماعيل صدقي استعمال القوة الجبارة لتفريق المتظاهرين في بيان له جاء فيه قائلاً: "ان المظاهرات السلمية التي قامت في (٢١) شباط (فبراير) عام ١٩٤٦ تحولت بفعل الأيادي التي لم تعد خافية، وأندس عناصر من الدهماء^(٢٧) في صفوف الطلبة الأبرياء، كل هذا حولها إلى مظاهرات ظهر عليها طابع الشر، وأن المظاهرات السلمية البريئة التي كان عمادها الطلبة انقلبت مع الأسف الشديد إلى مظاهرات اختفى فيها عناصر الطلبة والمتعلمين"^(٢٨).

استغلت السلطات البريطانية أحداث ٢١ شباط (فبراير)، وأرسلت احتجاج شفوي إلى الحكومة المصرية عن طريق ممثلها (مستر بوكير M.R. Boker) الوزير المفوض بالسفارة، ونائب السفير، ومعه (سير وولتر سمات Sir.Wolter) السكرتير الشرقي للسفارة في مصر، طالبوا فيها بمعاقبة المسؤولين عن الحادث، ودفع التعويض عما أصاب البريطانيين من خسائر، وضمان حفظ الأمن في المستقبل^(٢٩)، ومع أن صدقي تناول في حديثه مع القائم بأعمال السفير البريطاني في نفس يوم الاحتجاج ٢٢ شباط (فبراير) الرد على كل نقطة أثارها القائم بالأعمال، إلا أنه رأى بعد ذلك أن يرد على هذا الاحتجاج في مذكرة كتابية أرسلها إلى الحكومة البريطانية في ٢٣ شباط (فبراير)، ولكن في اليوم نفسه بعثت الحكومة البريطانية تبليغاً كتابياً كان في لهجة أشد بكثير من لهجة التبليغ الشفوي، إذ هاجمت الحكومة البريطانية صدقي باشا، وحملوه مسؤولية ما اسموه (بالاعتداءات)، وأخذت الصحف البريطانية تشن هجومها على رئيس الوزراء المصري، واتهمته بأنه غير قادر على المحافظة على الأمن، ويعني هذا في لغة السياسة البريطانية عدم التفاوض معه ما دام قد اثبت أنه أضعف من أن يضمن تنفيذ المعاهدة بعد ذلك^(٣٠)، وقد دُهل صدقي نفسه من تلك المذكرة، وعلق عليها في البرلمان قائلاً: "أنني لا استطيع أن أخفي دهشتي حيال تلك المذكرة قبل إجراء التحقيق في معرفة الجاني في أحداث ٢١ شباط (فبراير) عام ١٩٤٦^(٣١).

أثار البيان الذي أعلنه صدقي باشا والمذكرة البريطانية سخط الطلبة لوصفه العمال (بالدهماء) واتهامهم بالتخريب^(٣٢)، فأصدرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بياناً استتكرت فيه ذلك الوصف والاتهام، كما أصدرت اللجنة التنفيذية للطلبة بياناً آخر واستتكرت فيه بيان صدقي ومحاولته تفريق عناصر الأمة ووصفه-العمال-العمود الفقري للقوى الشعبية الدهماء^(٣٣).

ويبدو أن كلمة (الدهماء) كانت متداولة بين الطبقة الارستقراطية كصفة للعمال، فقد استعملها النفراسي من قبل في أثناء أحداث كوبري عباس، ليس هذا فحسب فقد استخدمتها السلطات البريطانية، حينما اتهمت القيادة البريطانية في أن الاعتداءات على المنشآت البريطانية قد جاءت من جموع كثيرة من الدهماء.

في ٢٣ شباط (فبراير) اجتمعت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة بحرم جامعة فؤاد فؤاد الأول، وحضر الاجتماع وزير المعارف محمد حسن حشماوي، وناشدهم بإبعاد الدهماء عن صفوفهم، فاحتج الطلبة على ذلك، وتعالق هتافاتهم مرددين: "يحيا الطلبة مع العمال"، مؤكدين ولاءهم للطبقة الشعبية^(٣٤)، ثم قررت ما يلي^(٣٥):

- ١- مناشدة الحكومة بإجراء تحقيق عاجل عن الحوادث الأخيرة.
- ٢- الموافقة على قرار اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بإصدار ميثاق وطني يوقع عليه جميع الزعماء، يلزمهم بعدم قبول المفاوضة إلا على أساس تصريح بريطاني يعترف بالجلاء عن وادي النيل، ومطالبة الحكومة بالاستقالة إذا لم يصدر مثل هذا التصريح.
- ٣- سحب الموظفين البريطانيين من الشرطة المصرية والجيش.
- ٤- مطالبة الحكومة بإذاعة التبليغ البريطاني والرد عليه.
- ٥- سحب مندوب مصر بمجلس الأمن الدولي.
- ٦- إعلان قائمة باسماء كل من يقف ضد الشعب.

كما قررت اللجنة التنفيذية للطلبة الإضراب لمدة ٣ أيام، وابتداءً من يوم ٢٣ شباط (فبراير)، احتجاجاً على أسلوب العنف الذي اتبعته السلطات البريطانية يوم ٢١ شباط (فبراير)، ومقاطعة الصحافة لعدة الأيام المذكورة، واللغة الإنكليزية لمدة أسبوع، وإعلان الحداد العام في ٢٥ شباط^(٣٦)، وفي الوقت نفسه أصدرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بدورها بياناً مشابهاً لقرارات اللجنة التنفيذية للطلبة، فضلاً عن مطالبة بريطانيا بتحديد موعد نهائي للجلاء، أو أن يعرض النزاع على مجلس الأمن الدولي، كما احتج البيان على الحظر الذي فرضته الحكومة على نشر أخبار الحركة الطلابية في الصحف، وإعلان يوم ٤ آذار (مارس)، (يوماً للشهداء) تخليداً لذكرى الطلبة الذين استشهدوا يوم ٢١ شباط (فبراير) عام ١٩٤٦^(٣٧).

قاوم صدقي باشا حداد يوم ٢٥ شباط، فقرر استخدام كل الأساليب المتاحة لقمع حركة التحرر الوطني، فأصدر في ٢٤ شباط عام ١٩٤٦ بياناً من الإذاعة منع بموجبه القيام بأي مظاهرات وتفریق أية تجمعات يزيد عدد أفرادها على ثمانية أشخاص، ووجه للصحافة وزعماء الأحزاب نداء دعاهم فيه إلى التوقف عن الدعاية والترويج، وبدأت الحكومة عمليات التتكيل

والاضطهاد ضد الوطنيين بحجة مكافحة الخطر الشيوعي^(٣٨)، الأمر الذي دعا الطلبة على التأكيـد على أن يوم ٤ آذار (مارس) هو يوماً للحداد العام مع استمرار مظاهراتهم يوم ٢٥ شباط (فبراير)، وقد وافقت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة على تأكيد ذلك اليوم يوماً لإعلان الحداد العام^(٣٩).

وعلى الرغم من الاضطهاد الذي تعرضت له اللجنة الوطنية للعمال والطلبة إلا أنها، استمرت في نشاطها، وذهب أعضاؤها إلى الحكومة مطالبين باشتراك الشرطة والجيش والموظفين في يوم الحداد العام، وحاول صدقي أن يثنىهم، بحجة أن السفارة البريطانية قد اندرته نزول القوات البريطانية المسلحة لضرب المتظاهرين، وطلب منهم أن يتركوه يعمل بهدوء، لكن أعضاء اللجنة الوطنية لم تصنع لكلام رئيس الوزراء قائلين له: "أنه إذا لم تشترك الحكومة في يوم الحداد، فالشعب هو الذي سيقوم بالحداد، وإذا كان هناك خطر من نزول القوات المسلحة البريطانية، فالشعب مستعد لرد العدوان، وإذا كانت الحكومة تريد أن تسجل لنفسها صفحة وطنية، فلتصرح بحمل السلاح وتمد الشعب به...."^(٤٠).

وفي يوم ٢٦ شباط (فبراير) اجتمعت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، وأصدرت بياناً نبهت فيه إلى خطورة وجود القوات البريطانية في المدن الكبرى وطالبت بسحبها فوراً، كما وافقت على اقتراح اللجنة التنفيذية بتحديد يوم ٤ آذار (مارس) لإعلان الحداد العام، وأهابت بكل المواطنين المشاركة في ذلك اليوم^(٤١).

لم يكن أمام رئيس الوزراء إسماعيل صدقي لإضعاف اللجنة الوطنية للعمال والطلبة التي اثبت قدرتها في تحريك الشارع المصري بعيداً عن الحكومة والأحزاب إلا باختراق الطلبة من الداخل^(٤٢)، ففي يوم ٢٨ شباط (فبراير) تم عقد اجتماع بدار الأخوان المسلمين وحضره المندوبون يمثلون الأحزاب والهيئات السياسية، وضم الاجتماع كلاً من: أحمد السكري (الأخوان المسلمين)، أحمد حسين وفؤاد السكري (مصر الفتاة)، عبد المنعم خلاف (الشبان المسلمين)، عبد الدايم أبو العطا البكري (رئيس اتحاد عراب الانصار)، أحمد كامل قطب (رئيس حزب الفلاح الاشتراكي)، ومحمد رشيد النحال (وكيل شباب الأحرار الدستوريين)، محمود مكي (ممثل الحزب الوطني)، محمد شريف (مندوب الجامعة الأزهرية)، سعد الدين الوليفي (مندوب اتحاد نقابات الموظفين)، محمد جودة (التجار)، عبد الجبار أحمد علي (العمال)، وقرروا تكوين ما أسموه "اللجنة القومية للطلبة والعمال" على أن يكون وزير المعارف محمد حسن العشماوي ممثلاً للحكومة في اللجنة، لتكون بديلاً عن اللجنة الوطنية للعمال والطلبة^(٤٣). وفي هذا الصدد يذكر شهدي عطية الشافعي قائلاً: أن محاولة إسماعيل صدقي في تأليف اللجنة القومية كان هدفه التمهيد لإجراء مفاوضات مع بريطانيا وحماية مصالح كبار المالبين، فضلاً عن بقاء الموظفين البريطانيين في الشرطة^(٤٤).

والواقع أن تكوين اللجنة القومية هي محاولة يائسة من قبل صدقي باشا والأخوان المسلمين بهدف ضرب الحركة الوطنية الطلابية، وشق وحدة الصف بين الطلبة والعمال، الأمر الذي يؤدي إلى تزعم الأخوان المسلمين قيادة الحركة الوطنية الطلابية، وما أشبه اليوم بالأمس وما يجري الآن في الساحة المصرية من محاولات الأخوان المسلمين واستغلالهم للدين استغلالاً سيئاً في كسب الشارع للوصول إلى سدة الحكم.

ومن الجدير بالذكر قابلت اللجنة القومية للطلبة والعمال، رئيس الوزراء صدقي باشا وأبلغوه بضرورة المشاركة في حداد ٤ آذار (مارس)، وبعد مناقشات مستفيضة، أعلن صدقي أنه سيشترك الأمة تكريماً للشهداء، وأنه سيعمل على تعويض الشهداء والجرحى، وأن الحكومة على استعداد لتقبل اقتراحات اللجنة، وانتدب وزير المعارف محمد حسن العشماوي لتمثيل الحكومة فيها، لبحث الاقتراحات وإخراجها لحيز التنفيذ^(٤٥).

وفي ٣ آذار (مارس) أصدرت اللجنة الوطنية الطلبة والعمال بياناً، دعت فيه جميع طوائف الأمة بما في ذلك اللجنة القومية للمشاركة في الحداد العام، ليدرك العالم أن في مصر شعباً يموت لتحيا ولن يتقهقر حتى يحقق لها هدفها الوطني الذي لن يتغير "الجلاء عن وادي النيل"، وناشد الأمة الحفاظ على قدسية اليوم، وعدم إتاحة أية فرصة يمكن استغلالها ضد الوطن، والعودة للمنازل بعد صلاة الغائب، وناشد البيان الإذاعة بتلاوة القرآن الكريم والأناشيد الوطنية احتراماً لهذا اليوم^(٤٦).

في ٤ آذار (مارس) عام ١٩٤٦ أعلن الحداد العام، واشتركت فيه شرائح واسعة من المصريين، وتجلت وحدة القوى الوطنية في أروع صورها، واحتجبت الصحف عن الصدور في ذلك اليوم، وأغلقت المصانع والمحال التجارية، وتعطلت المدارس والجامعة، كما شارك الأجانب في الحداد العام وقاموا بتغطية محالهم باللافتات المكتوبة بالإنكليزية^(٤٧)، فضلاً عن ذلك استجاب الجيش لنداء اللجنة الوطنية للطلبة والعمال، إذ كانت التعليمات إلى الضباط هي عدم الاشتراك^(٤٨) في قمع المظاهرات الشعبية، وأصدر الضباط الأحرار منشوراً يؤيدون فيه نداء اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ووزع بين الضباط والجنود حتى يكونوا مستعدين في ذلك اليوم، وأقام الأهليون صلاة الغائب على أرواح الشهداء، وقام صدقي بجولة تفقدية بمدن القاهرة كمدينة الأزهر وميدان التحرير وجامعة فؤاد^(٤٩).

لقيت الحركة الوطنية الطلابية المصرية تضامناً من الطلبة العرب، فوقع في نفس اليوم (٤ آذار) إضراب عام في السودان وسوريا ولبنان وشرق الأردن والعراق، وكان لحادث يوم ٢١ شباط

(فبراير) أثرها في الحركة الطلابية العالمية، فقررت اعتبار يوم ٢١ شباط (فبراير) "يوم الطلبة العالمي"^(٥٠) تكريماً لنضال الطلبة المصريين^(٥١).

مر يوم ٤ آذار (مارس) بسلام في القاهرة وسائر المدن الأخرى، عدا الإسكندرية فقد وقعت فيها حوادث مؤسفة عندما سارت مظاهرة كبيرة من الطلبة والعمال، ومريت بأحياء عديدة من المدينة ومنشآت بريطانية دون أن يحدث منهم أي اعتداء، وبدأت الشرطة التحرش فيهم إذ قاموا بتفريق جموع الطلبة والعمال بالقوة رغم أنها كانت سلمية، فعادت لتتجمع مرة أخرى بشوارع سعيد الأول، ولما وصل المتظاهرون بالقرب من فندق (اتلانتيك)، الذي كان مخصصاً لإقامة رجال البحرية البريطانية، وشاهدوا العلم البريطاني مرفوعاً على الفندق، الأمر الذي عده المتظاهرون استفزازاً وتحدياً بالغاً لشعورهم وكرامتهم الوطنية^(٥٢)، فقام أحد المتظاهرين بإنزاله، فأطلقت الشرطة الرصاص عليه فسقط ومعه العلم البريطاني، وكان من الممكن أن ينتهي الأمر عند ذلك الحد، لكن قوات الشرطة أخذت بتفريق المتظاهرين بقسوة وعنف، وبدأ الرصاص ينهال عليهم من الفندق المذكور^(٥٣)، سقط من جرائها عدد من الشهداء والجرحى، مما أثار غضب المتظاهرين فتوجهوا إلى ميدان سعد زغلول حيث هاجموا موقعاً للشرطة العسكرية البريطانية، فرد الجنود البريطانيون بإطلاق الرصاص عليهم، ولكنهم لم يبالوا بالرصاص المنهمر عليهم، ودارت معركة عنيفة، أسفرت عن استشهاد ٢٨ وجرح ٣٤٢، وقتل من البريطانيين جنديان وجرح أربعة على حد قول عبد الرحمن الرافعي. وأصبح ذلك اليوم في الإسكندرية يوم الشهداء، وسمي شارع (أفيروف) الذي سقط فيه الشهداء بـ(شارع الشهداء)^(٥٤).

ومن الملفت للنظر، حملت التقارير البريطانية على المصريين، وصورتهم بصورة المعتدي، فالمظاهرات في معظمها من العامة، ولكن بقيادة طلابية تهاجم مقر البحرية البريطانية والمراكز العسكرية مما أدى إلى وفاة جنديين وإصابة واحد، وهوجمت الفنادق والمحلات، وأشعلت فيها النيران، مما اضطرت الشرطة المصرية والقوات البريطانية إلى إطلاق الرصاص عليهم^(٥٥). ويبدو أن إسماعيل صدقي لم يكن يهدف إلى أن تؤدي هذه الحوادث، إلى إثارة جو العلاقات المصرية-البريطانية، بشكل يؤثر على مفاوضاته المقبلة، ففي جلسة يوم ١٩ آذار (مارس) بمجلس النواب طلب إسماعيل صدقي تأجيل مناقشة هذه الأحداث قائلاً: "بصدد المفاوضات، وقد تصدر كلمة من هنا أو هناك ولعل من الخير أن نوفر هذا..."، ورغم معارضة بعض النواب، وافق المجلس على تأجيل مناقشة الأحداث.

٢-أسباب ضعف لجنة العمال والطلبة وإخفاقها:

وعلى أية حال، حظيت اللجنة الوطنية للطلبة والعمال بتأييد وإعجاب كبير في أوساط الطلبة والعمال، إذ عدها البعض من القيادات اليسارية بمثابة نواة قيادة شعبية جديدة للنضال الوطني وجبهة وطنية تقدمية^(٥٦)، ولكن هذه اللجنة لم تستمر إلا بضعة شهور، حينما وقعت في أخطاء تدل على عدم نضجها النضج الكافي، إذ أقتصرت نشاطها على المدن دون الريف، فلم تمتد إلى الفلاحين وهم (جيش الثورة الوطنية)، فاقترنت على الطلبة والعمال والحرفيين، كما أنها لم تحسن تنظيم صفوفها، ولم تبادر إلى إنشاء لجان شعبية بين صفوف الشعب، فبقيت لجنة عادية لعدم وجود لجان لها في الكليات والمعاهد والمدارس والمصانع، فضلاً عن ذلك هو انقسامها وتعدد اتجاهات قياداتها والذي يعد من أهم أسباب ضعفها وانقسامها^(٥٧)، على حد قول شهدي عطية الشافعي لذا ضعف نشاطها، لاسيما بعد أن تلقت الضربات الواحدة تلو الأخرى على يد صدقي باشا، فحلت نفسها في تموز (يوليو) عام ١٩٤٦، وهذا ما نراه لاحقاً.

أما اللجنة القومية للطلبة، والتي نشأت في أحضان ورعاية حكومة صدقي باشا، فأنها لم تستمر إلا بضعة أيام، إذ كان الغرض منها إيجاد قوة موازنة للجنة الوطنية للطلبة والعمال من جهة، ومن جهة أخرى بسبب عدم رغبة الإخوان المسلمين في العمل تحت قيادة وفدية أو يسارية، بالرغم من أدعاء زكريا سليمان بيومي قائلاً: "أن الإخوان المسلمين كانوا يرغبون في ضم صفوف الطلاب من أجل حركة موحدة"^(٥٨)، والواقع إدعاءه عكس الحقيقة، فبرغم أن طلاب الإخوان شاركوا في إضراب ومظاهرات ٢١ شباط (فبراير) تظل الحقيقة أنهم فعلوا ذلك بمبادرة شخصية منهم، وليس التزاماً بإعداد تنظيمي من أجل توحيد الحركة، كما شاركوا في يوم الحداد العام (٤ آذار)، فقد قاموا ذلك بصفتهم المستقلة ودون الزام أنفسهم بأي نوع من الاتفاق الإجرائي مع اللجنة الوطنية للعمال والطلبة والدليل على ذلك عندما ضغط طلاب مصر الفتاة، والحزب الوطني على الإخوان لمعارضة أسلوب صدقي باشا في مفاوضات البريطانيين انسحب الإخوان من اللجنة القومية، وأغلقوا أبواب المركز العام في وجه أعضائها، ثم تبعهم جماعة الشبان المسلمين، ثم انتهى نشاطها^(٥٩).

وعلى أية حال، ما كانت هذه الحوادث برغم خطورتها، ومظاهرات الاحتجاج أو مظاهر إعلان الحداد على شهداء الانتفاضة الوطنية لعام ١٩٤٦، قد هدأت، حتى بدأ رئيس الوزراء إسماعيل صدقي يوجه اهتمامه إلى تنفيذ منهاجه، ليمضي قدماً نحو الهدف الأسمى وهو التمهيد للمفاوضة، ومن ثم الانتهاء من وضع معاهدة تكفل مصر السيادة التامة.

٣- موقف الطلبة من مشروع معاهدة صدقي-بيفن عام ١٩٤٦:

دفع اشتداد المطالبة الشعبية بالجلء وإلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ أو تعديلها، حكومة العمال البريطانية إلى القبول بمبدأ الدخول في إجراء المفاوضات في القاهرة مع الحكومة المصرية في ضوء المصالح المتبادلة ومع مراعاة ميثاق الأمم المتحدة^(٦٠).

كان إسماعيل يدرك أنه لا بد لضرورة الاستكمال الشكلي لهيئة المفاوضات أن تحتاج وقوف الجميع صفاً واحداً، وكان يدرك أنه تضامن السعيدين والأحرار الدستوريين يفتقر إلى طرف ثالث ليكون الانسجام كاملاً، إذ يفتقر إلى حزب الوفد، لاسيما أنه يملك أغلبية شعبية لها قيمتها ومكانتها^(٦١)، فأعلن استعداده ورغبته في التعاون مع مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد، وفتح النحاس بذلك، وكان رده اشترط إجراء انتخابات جديدة، وهذا معناها محاولة أبعاد صدقي عن دفة الحكم إذا ما أجريت هذه الانتخابات هذا من جهة، ومن جهة اشترط النحاس أن تكون رئاسة الوفد الذي سوف يتفاوض مع بريطانيا له. الأمر الذي أضطر صدقي إلى تأليف هيئة الوفد المتفاوض من دون حزبي (الوفد والوطني) لتمسكها بسياستهما السابقة^(٦٢).

في ٧ آذار (مارس) عام ١٩٤٦م صدر مرسوم ملكي بتأليف الوفد الرسمي للتفاوض مع الحكومة البريطانية لتعديل معاهدة عام ١٩٣٦، والذي جاء فيه "إن الوفد المصري الذي يقوم بمفاوضة بريطانيا بمفاوضة حرة طليق من كل قيد، تحقيقاً لإرادة الأمة التي أعلنتها إعلاناً، وأرجو أن يكون ذلك في أقرب وقت"، وضم الوفد بعض أقطاب حزبي (السعيدين والأحرار الدستوريين)، ورئيس الكتلة الوفدية ونخبة من كبار الساسة ورؤساء الوزارات السابقة^(٦٣)، فتكون الوفد من إسماعيل صدقي رئيساً للوفد، ومحمد شريف صبري، وعلي ماهر، ومحمد، ومحمد حسين هيكل، وعبد الفتاح يحيى، ومحمود فهمي النقراشي، وحسين سري، وأحمد لطفي السيد، ومكرم عبيد، وحافظ إبراهيم، وإبراهيم عبد الهادي أعضاء^(٦٤).

أن قيام هؤلاء الساسة بالتفاوض على مصير الوطن، هو أمرٌ يدعو للاستغراب، على الرغم مما يتمتعون به من سمعة طيبة لها وزنها السياسي والاقتصادي، مع علمهم أن الكتلة الأكبر من الشعب لا تؤيدهم، وكيف كانوا يتوقعون أن تعطيهم بريطانيا كل ما يطالبون به من حقوق، وهي تعرف مدى ما لهم من مكانة عند الشعب، وإذا كانت بريطانيا قد قبلت أن تتفاوض معهم، فأنها فعلت ذلك استغلالاً للظروف، واعتماداً على أنها تستطيع أن تأخذ منهم بسبب ضعفهم الشعبي، أكثر مما تستطيع بالنسبة لهيئة تعتمد على الشعب. لذا كان عليهم الاعتذار عن الاشتراك في هذا العمل، وتركه لهيئة تمثل البلاد تمثيلاً صادقاً بحسب قول محمد زكي^(٦٥).

ورغم تأليف الوفد المصري المتفاوض، وإبلاغ بريطانيا بذلك، إلا أن ثلاثة أسابيع مضت ولم تؤلف بريطانيا وفدها للتفاوض، فساد القلق في الدوائر السياسية المصرية من جراء هذا الانتظار،

وفي يوم ٣٠ آذار (مارس) عام ١٩٤٦ ردت بريطانيا حينما أعلن السفير البريطاني (رونالد كامبل Sir Ronldl Compbell)^(٦٦)، بأنه سيقود المفاوضات مع خبراء عسكريين، إلى جانب أعضاء السفارة، الأمر الذي رفضه صدقي، إذ طالب بتمثيل بريطانيا بوفد أكثر هيبة، وأوسع اختصاصاً^(٦٧)، وبناءً على ذلك أعلن وزير الخارجية البريطاني (أرنست بيفن) في ٢ نيسان (أبريل) بأنه سيتولى وفد المفاوضات، غير أنه يتعذر عليه في الوقت الحاضر الحضور إلى مصر^(٦٨) وهو ما رحب به صدقي، أما المفاوضون الآخرون منهم (اللورد ستانسجيت) Lord Stansget^(٦٩) وزير الدفاع (رونالد كامبل) السفير البريطاني في مصر، (وكينهام كورنواليس) Kenham Cornuyles السفير البريطاني السابق في العراق، والمتولي للشؤون الاقتصادية للشرق الأوسط، (ورونالد أوفرتون) Arnoled Everton، مدير إدارة الشرق الأوسط بالسفارة، والأميرال (ووليم تينانت) Welliem Tenanit، القائد العام لاسطول الشرق الأوسط، (ومارشال مايدھوست Marshal-Maydhost، والجنرال ببرنارد بيدجت) Beraneld Bedje General، العام لجيش الشرق الأوسط^(٧٠). والملاحظ على هذا الوفد استجابة الحكومة البريطانية لمطلب صدقي بأن يضم شخصيات سياسية وعسكرية بارزة.

وصل الوفد البريطاني إلى القاهرة في ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٩٤٦ برئاسة (اللورد ستانسجيت) وبدأت المباحثات التمهيدية بين ستانسجيت ورونالد كامبل من جهة وبين صدقي باشا بمفرده من جهة أخرى، وكان أول ما سمعه (ستانسجيت) من صدقي "بأنه لن يحصل على اتفاق مع مصر، دون أن يكون أساسه الجلاء"^(٧١)، بينما كان هدف بريطانيا الذي تسعى إليه عدم التفكير في عقد اتفاق ثنائي يرمي إلى استخدام قواعد في الأراضي المصرية للدفاع عن الإمبراطورية البريطانية أو لمواجهة اعتداء يقع على مصر، بل هي تفكر في تدابير مشتركة على أساس سلامة جميع الدول التي لها مصالح حيوية في الشرق الأوسط^(٧٢). ويبدو أن الهدف الأساسي الذي وضعته الحكومة البريطانية هو التوصل إلى إبرام اتفاق مع مصر وتشكيل مجلس دفاع مشترك تستطيع الحفاظ على مواقعها داخل مصر تحت مظلتها، إذ علقت بريطانيا مبدأ الجلاء على قبول مصر التعاون بين البلدين على أساس التحالف.

واجه صدقي باشا مشاكل داخلية صعبة، لاسيما مشكلة إعادة الهدوء والنظام للبلاد، الأمر الذي اضطره إلى اتخاذ عدد من الإجراءات الشديدة للسيطرة على الوضع الداخلي لإيجاد جو هادئ خلال المفاوضات، وملاحقة العمال والطلبة والمثقفين الذين رفضوا أي تساهل بالمفاوضات إلا بجلاء القوات البريطانية عن بلدهم، وبناءً على ذلك قدمت الحكومة إلى البرلمان مشروع قانون (لتقيد الصحافة وحفظ النظام في المدارس)، وقد جاء في المذكرة الإيضاحية بالنسبة للمشروع الأول

الخاص بالصحافة "ليس هنالك أخطر على البلاد من نشر أخبار من شأنها تعكير السلم أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة قبل التأكد من صحتها..."، أما فيما يخص المشروع الثاني، فيحدد العقوبات على كل من قبل يقوم بالتحريض أو القيام بالمظاهرات أو تعطيل الدراسة...^(٧٣)، وقد عد ذلك اعتداءً صارخاً على الحريات الديمقراطية، وإزاء ذلك قامت اللجنة التنفيذية للطلبة بالاحتجاج على رئيس الوزراء لتقديمه مشروع القانون الذي عدته طعناً للروح الوطنية المصرية، وأنها تعتقد بأنه يضر بقضية الوطن، ويخدم الاحتلال، وأكدت اللجنة بأنها مضطرة إذا لم يسحب هذا المشروع إلى عقد مؤتمرات عامة، ليحددوا موقفهم من القانون، وإعلان ذلك الموقف إلى الرأي العام^(٧٤)، وفي الوقت نفسه ذهب وفد من الطلبة لمقابلة (محمود فهمي النقراشي)، زعيم الأغلبية في مجلس النواب، طالبين منه عدم تأييد المرسوم الخاص بقانون حفظ النظام في معاهد التعليم، ولكن النقراشي كان من رأيه تهيئة الجو الصالح للراغبين في الانتظام في الدراسة، "وأنه ليس من حق المذنب أن يحدد العقوبة"، ورفض طلبهم، وهذا معناه تأييد النقراشي لمشروع القانوني.

كان الطلبة يتابعون المفاوضات الجارية بين صدقي باشا والحكومة البريطانية من خلال الصحف المصرية وما تنشره تلك الصحف لاسيما صحيفة الأهرام من أنباء عن المفاوضات المصريين والبريطانيين، وكانت الحكومة البريطانية لا ترى التعجيل ببدء المفاوضات الرسمية لاتمام الجلاء إلا من خلال استراتيجية طويلة المدى في المنطقة بسبب ضخامة قواتها بمصر ولحاجة الجيش المصري لفترة طويلة من الاستعدادات حتى يتحمل تبعه الدفاع عن القناة^(٧٥).

وفي ٧ أيار (مايو) أصدرت الحكومة البريطانية بياناً أعلنت فيه استعدادها لسحب جميع قواتها البرية والبحرية والجوية من القاهرة، ولكنها أكدت على توطيد تحالفها مع مصر على أساس المساواة بين الدولتين اللتين بينهما مصالح مشتركة، وأن يتقرر من خلال المفاوضات تحديد مراحل الجلاء ومواعيدها، وأن يتم الاتفاق على تدابير مشتركة لتحقيق التعاون في حالة الحرب أو الخطر الوشيك بوقوعها^(٧٦).

وقبل بيان الحكومة البريطانية حول الجلاء برودود أفعال متباينة: فعلى مستوى الداخل البريطاني لم يقابل الوعد بالجلاء، الذي صرحت به الحكومة البريطانية بالارتياح من قبل حزب المحافظين، ففي مجلس العموم شن (تشرشل)، رئيس الحكومة السابق، (وايدن) وزير خارجية حكومة المحافظين السابقة هجوماً عنيفاً على سياسة الحكومة البريطانية الحالية، ورأوا أن خروج القوات البريطانية من مصر لا يضمن لبريطانيا عودة القوات البريطانية بعد خروجهم منها حتى ولو استبدلت بقاعدة القناة مناطق تواجد بريطانية أخرى في فلسطين وبرقة، وأن المصريين قد يرفضون عودة القوات البريطانية مرة أخرى في حالة الحرب بعد تدميرهم للمنشآت البريطانية في بلادهم،

وأشار ايدن إلى موقف الحكومة المصرية المتردد في مساعدة بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية في حزيران عام ١٩٤٠، وموقف حزب الوفد المتطرف في مسألة الجلاء وعدم تمثيله في وفد المفاوضات الحالي، الأمر الذي يضعف موقف الحكومة المصرية المفاوضة ولا يعطي ضماناً كافياً لبريطانيا مقابل جلائها عن مصر^(٧٧). كما وصف أحد الوزراء السابقين المحافظين "بأنه قرار فج صدر عن مشورة سيئة"^(٧٨) أما على مستوى الداخل المصري فأن إسماعيل صدقي علّق على البيان بمجلس النواب المصري قائلاً: "لا شك عندي أن الجلاء التام والمخالفة الصادقة في حدود ميثاق سان فرانسيسكو نعمة بعيدة المدة"^(٧٩)، ويبدو ذلك واضحاً تأييده للمبادئ التي تضمنها البيان البريطاني.

أما المعارضة المصرية فقد جاء ردّها عنيفاً ولاسيما من جانب حزب الوفد والحزب الوطني، كما انتقدت الصحافة الوفدية (صدقي باشا) وتهاونه في قبوله مبدأ التحالف مع بريطانيا مقابل الجلاء، واضطربت الأحوال وقامت المظاهرات الطلابية، ففي يوم ١١ أيار (مايو) عام ١٩٤٦ خرجت مظاهرات من الأزهر ووقعت صدامات، فاعتصم المصلون بالمسجد، وأصيب (٣٠) متظاهراً بالرصاص، و(١٠) من الشرطة بالحجارة، كما قام صدقي بمصادرة بعض الصحف مشدداً قبضته على البلاد حتى يحصل على تأييد بريطانيا للوصول إلى حل يرضي الطرفين المتفاوضين بعدما تقاربت إلى حد كبير وجهات نظر كل من رئيس الوزراء المصري والبريطاني عدا مسألة السودان التي كان يرى صدقي فصلها عن الجلاء^(٨٠). ويبدو ذلك واضحاً لأن السودان يجب ألا تكون موضوعاً للبحث والمناقشات لأن سيادة مصر وحقها في السودان واضح ولا يقبل المساومة.

قدم الوفد المصري في ١٩ أيار عام ١٩٤٦ مشروعاً لمعاهدة جديدة^(٨١)، ولم يمض يوم واحد حتى رد الوفد البريطاني وقدم في ٢١ أيار (مايو) مشروعاً للحكومة المصرية لا يختلف جوهره كثيراً عما جاء بمعاهدة عام ١٩٣٦^(٨٢) وصفه النقرشي بعد ذلك بمجلس الأمن بمشروع معاهدة تحالف مع مشروع معاهدة عسكرية، تتوافق في الاعياء بمعاهدة ١٩٣٦^(٨٣) فرفضه المصريون.

تبين للمفاوضون المصريون أن مشروع المعاهدة البريطاني جاء لتعزيز معاهدة عام ١٩٣٦ التي يريد المصريون التخلص منها، وإن قبوله معناه الرجوع إلى الوراء، وتسليم ضمني ببقاء معاهدة عام ١٩٣٦.

في يوم ٢٢ أيار (مايو) أصدر الجانبان المصري والبريطاني بياناً مشتركاً يعلنان فيه توقف المفاوضات للتشاور^(٨٤)، وعاد الوفد البريطاني إلى لندن لمراجعة بعض المسائل التي رآها الوفد ضرورة الرجوع فيها إلى السير بيفن، وفي هذا الصدد يذكر صدقي قائلاً: "أن حبل المفاوضات لم

ينقطع، وكل ما هناك أن المفاوضات وصلت إلى مرحلة رأى معها الوفد البريطاني أن يستشير فيها حكومته التي هي الأخرى تخشها معارضيتها من قدمى السياسيين، وهي مسائل لم يراها داخلية في حدود توكيله، وهو تصرف لا غبار عليه، وتنفيذه يتطلب بعض الوقت...^(٨٥).

كان الخلاف بين الجانبين يتمثل في نقطتين رئيسيتين^(٨٦):

الأولى: تتعلق بمدة الجلاء حيث حددها البريطانيون بخمس سنوات حتى يتم جلاء قواتهم عن مصر، بينما حددها المصريون بسنة واحدة.

الثانية: تتعلق بتحديد حالة الخطر الموجبة لعودة القوات البريطانية إلى أرض مصر بعد الجلاء عنها، فبينما حددها البريطانيون بأنها حالة الاعتداء على أي بلد في الشرق الأوسط بما فيها تركيا وإيران واليونان، رأى المصريون أن يقتصر الأمر على حالة وقوع اعتداء على الدول المتاخمة لمصر والمشاركة معها في الحدود فقط، أما مسألة السودان فقد رأى البريطانيون تركها إلى وقت آخر.

عاد الوفد البريطاني إلى مصر، في ٤ تموز (يوليو) عام ١٩٤٦، وسرعان ما استؤنفت المفاوضات في الإسكندرية، لاسيما بعد موافقة الوفد المصري التفاوض على اقتراح "لجنة الدفاع المشترك"، ومهمتها التشاور وإسداء النصح للطرفين، فيما يقومان به من عمل مناسب في كل الحالات التي تهدد سلامة الشرق الأوسط، بما في ذلك الأراضي المتاخمة لمصر^(٨٧).

وما أن نشر خبر الموافقة على لجنة الدفاع المشترك، حتى جاء رد الفعل عنيفاً، وعملت الصحافة الحزبية المعارضة عملها آنذاك، وعرف الشعب أنها شكل جديد من أشكال الحماية على مصر، حتى بدأت التنظيمات الشعبية تنادي بعقد المؤتمرات وتنظيم المظاهرات، ففي بيان اللجنة التنفيذية لطلبة جامعة فاروق، جاء فيه "أن القضية الوطنية أساس جهاد الطلبة، وهم لا يؤمنون بهذه المفاوضات والمساومات التي تجري بين ذئب وحمل، وتدبر فيها المؤامرة ضد مصالح الشعب عمالاً وفلاحين، وطالبوا بعرض قضية وادي النيل على مجلس الأمن، وأختتم البيان ندائه إلى العمال والفلاحين والموظفين، أن يقفوا جميعاً حقاً واحداً مع طلبة الجامعة ضد الاحتلال وأذنايه في سبيل حريتهم وحرية الأجيال القادمة^(٨٨).

كما عقد شباب الأحزاب^(٨٩) اجتماعاً في بداية تموز عام ١٩٤٦ قرروا فيه اعتبار يوم ١١ تموز (يوليو) وهو يوم ذكرى هجوم بريطانيا على الإسكندرية عام ١٨٨٢، بداية الجهاد الوطني إذا لم تبادر الحكومة بإعلان قطع المفاوضات، وعرض القضية على مجلس الأمن، ودعوا لعقد مؤتمر بالجامع الأزهر في ٦ تموز عقب الصلاة^(٩٠).

وفي ٦ تموز (يوليو) ١٩٤٦ عقد طلبة الأحزاب اجتماعهم المقرر سابقاً، وأكدوا فيه ضرورة اتحادهم إزاء سوء نية بريطانيا التي توضحت في المفاوضات الجارية، لاسيما أن المفاوضات كانت تدور حول مسألة (لجنة الدفاع المشترك)، ثم خرجوا من الاجتماع بعدة قرارات أهمها ما يلي^(٩١):

١- اعتبار يوم ١١ تموز (يوليو) يوم الحداد العام وتجديد الجهاد الوطني.
٢- رفض مبدأ الدفاع المشترك، وأن أي مفاوضة على أساسه، تعتبر خروجاً على إجماع الأمة.

٣- الاحتجاج على موقف الحكومة اتجاه الطلبة والضغط على الشباب، ومحاصرة الأزهر، وسياسة الصمت، والمطالبة بالإفراج عن المعتقلين من الطلبة.

٤- دعوة الأمة المصرية جميعاً إلى الاشتراك في يوم ١١ تموز (يوليو) الذي من شأنه أن يحفز الروح الوطنية، وليكن شعارهم: "لا مفاوضة لا تحالف لا مشاركة، ولتكن قضية وادي النيل قضية دولية، فإلى مجلس الأمن بعد قطع المفاوضات والله مع الساعين.
وفي ٨ تموز (يوليو) أصدرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة نداء إلى الأمة طالبت فيه بقطع المفاوضات واعتبار قضية وادي النيل قضية دولية واجبة العرض في مجلس الأمن والتأكيد على يوم ١١ تموز يوم تجديد الجهاد الوطني^(٩٢).

وإزاء موقف الطلبة من جهة، وموقف الأحزاب المعارضة من جهة أخرى بادر إسماعيل صدقي إلى ضرب الحركة الوطنية، وقلع جذور الخطر منها، ليثبت لبريطانيا قدرته وسيطرته على البلاد وضبط الأمن بها وضمان الاستقرار قبل إبرام الاتفاق، فصدر صدقي باشا قراراً يعاقب بالحبس كل من يقوم بتأسيس المنظمات التي تدعو للثورة، أو من يقوم بالدعاية بأية وسيلة ضد المبادئ الأساسية للدستور، ومن يدعم هذه الإجراءات اللازمة لمقاومة ما أسماه النشاط الشيوعي في البلاد، فقام باعتقال نحو مائتين من الكتاب والصحفيين، وزعماء اللجنة الوطنية ونقابات العمال، واتحاد شباب الأحزاب، والشباب الوفدي، وغيرهم، كما أغلق كثيراً من دور النشر والجهات ذات الطابع التقدمي، كدار الأبحاث العلمية، ولجنة نشر الثقافة الحديثة، ودار القرن العشرين والجامعة الشعبية الأهلية^(٩٣)، واتخاذ خريجي الجامعة، وجامعة أم درمان ونادي الشرقية، ورابطة فتيات الجامعة والمعاهد^(٩٤)، وأغلق صحف الفجر الجديد، الجبهة، أم درمان، الضمير، الوفد المصري، فضلاً عن اعتقال عدد من زعمائها ومنهم (سلامة موسى، ومحمد مندور)، ومنع اعتقال ١١ تموز (يوليو) عام ١٩٤٦^(٩٥)، وأعلن صدقي في ذلك اليوم ان ما قام به (عمل حاسم ونهائي وشامل)، وسميت هذه الحملة (بقضية المبادئ الهدامة)^(٩٦) أو ما عرف (بقضية الشيوعية الكبرى) تتماهى مع الحملات التي سادت في الولايات المتحدة الأميركية باسم (المكارثية) نسبة إلى زعيمها

السيناتور مكارثي في مطاردة الشيوعية في كل مكان من الدبلوماسية إلى السينما^(٩٧). ويبدو أنها كانت حملة هستيرية.

ففي الشهر نفسه وتحت وطأة ضربات الحكومة انحلت اللجنة الوطنية للطلبة والعمال، وبذلك استطاع صدقي باشا أن يقضي على حركة تعد من أهم الحركات الوطنية في مصر، إلا وهي حركة الطلبة، وإن كان من الخطأ الاعتقاد أن حل اللجنة الوطنية للطلبة والعمال معناه انتهاء الدور الطلابي في الحركة الوطنية المصرية، بل استمر باقياً حتى قيام ثورة ٢٣ تموز (يوليو) عام ١٩٥٢^(٩٨).

دافع صدقي باشا عن الإجراءات التي اتخذها، بجلسة مجلس الشيوخ في ١٥ تموز (يوليو) عام ١٩٤٦، واتهم من أسماهم (دعاة الاشتراكية) وعدهم (كبش الفداء) لتبرير أسلوبه القمعي، حينما قال: "إن الطلبة في القرى سيعملون لإفساد العلاقات بين الملاك والمزارعين"، وهو ما عده، "أشد خطراً على النظام الاجتماعي"، ثم استصدر قانوناً من البرلمان بتشديد العقوبات الجنائية بدعوى حماية النظام الاجتماعي ضد الأفكار الشيوعية، رغم معارضة كثير من نواب البرلمان^(٩٩). ثم القى صدقي أبياتاً للشاعر (كمال عبد الحليم) بين خطورة الموقف، وقد قبلت تلك الإجراءات التي قام بها صدقي بالارتياح لدى الوفد البريطاني الذي رأى فيها تعجيلاً بعقد المعاهدة المقترحة^(١٠٠)، إلا أنها في الواقع لم تؤدي تلك الإجراءات إلى الهدوء الذي ينشده صدقي باشا من أجل المفاوضات وخير شاهد على ذلك، حينما فوجئ بحادث القاء القنابل في الإسكندرية في ١٧ تموز (يوليو)، عندما ألقى طلبة المدارس الثانوية القنابل على النادي البريطاني، فجرح من جراء ذلك ٢٨ شخصاً بينهم ١٠ من الجنود البريطانيين، وأعلن أنه الاعتداء الخامس من نوعه على البريطانيين في خلال أسبوع واحد^(١٠١).

أثارت هذه الحوادث غضب السلطات البريطانية، فأصدرت الخارجية البريطانية بلاغاً، جاء فيه: "أن السفير البريطاني ورئيس لجنة المفاوضات، تلقيا تعليمات شفوية بتقديم احتجاج إلى الحكومة المصرية، لأنها لم تتخذ التدابير اللازمة لمنع هذه الاعتداءات"، فرد صدقي على ذلك مستنكراً تلك الحوادث، وأعرب عن عزمه على اتخاذ التدابير اللازمة ولمعاقبة المتسببين بالاعتداء، والقضاء على هذه الاعتداءات^(١٠٢)، وبناءً على ذلك تم اعتقال عدد من الطلبة، منهم عبد القادر عامر، فاروق كامل، عبد الرحمن مرسى وغيرهم^(١٠٣)، إذ أخذ الطلبة المعتقلون يرددون الأناشيد الوطنية المصرية قائلين:

أسلمي يا مصر أنني الفدا ذي يدي ان مدن الدنيا يدا

ابداً لن تستكني أبداً أنني أرجوا مع اليوم وغداً^(١٠٤)

استمرت المفاوضات، واستمر اعتقال الطلبة وملاحقتهم، وبدأت صحف الوفد تهاجم السياسة التي يتبعها صدقي باشا اتجاه الحركة الوطنية المصرية، وطلبت فيه ترك الأمر لحزب الأغلبية لعله يفلح بما له من نفوذ فيما أخفق فيه الآخرون، كما طالبت بإجراء انتخابات جديدة، ولم تدل الصحف برأيها في المفاوضات، وإنما أشارت بصددتها إلى أن مصر في ظروفها الحالية لا تحتاج إلى سياسي بقدر حاجتها للزعيم^(١٠٥).

لقد تأزمت الأمور، ورأى صدقي باشا أن من حسن التصرف، ووضعاً للأمور في نصابها الصحيح، أن يقدم استقالة وزارته، فقدمها في ٢٨ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٤٦ إلى الملك فاروق^(١٠٦)، الذي لم يتعجل بقبولها، بل تركها معلقة، واجتمع الملك مع زعماء أحزاب الأقلية، ومع زكي العرابي عن الوفد، وكلف محمد شريف صبري^(١٠٧) بتأليف الوزارة الجديدة على أن تكون وزارة ائتلافية تمضي في المفاوضات، ولكنه فشل في تشكيل وزارة تضم أحزاب الوفد والأحرار الدستوريين والسعديين، فأعيد تكليف صدقي باشا بتشكيل الوزارة في ٢ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٤٦^(١٠٨). الأمر الذي أكسب صدقي باشا دعماً سياسياً في مواجهة الأعضاء المعارضين له في وفد المفاوضات، كما عدّها السفير البريطاني خطوة من جانب القصر شأنها أن تجعل تأييد الملك لصدقي في المستقبل بلا قيد أو شرط^(١٠٩).

في ٥ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٤٦، مع بداية العام الدراسي الجديد، اجتمع مندوبو الطلبة الوفديين، والحزب الوطني، والأخوان المسلمون، والتنظيمات الشيوعية، ورابطة الطلبة المصريين وشباب الكتلة وغيرهم، لمناقشة الموقف، وأكدوا على ضرورة تشكيل جبهة وطنية جديدة على غرار اللجنة الوطنية للطلبة والعمال المنحلة، ولتأخذ على عاتقها قيادة الحركة الوطنية الطلابية والسعي لإلغاء مشروع معاهدة صدقي المقترحة^(١١٠). وكانت هذه هي البداية لتشكيل جبهة شباب وادي النيل.

لقد كان من الطبيعي أن يؤجل صدقي باشا استئناف الدراسة في الجامعات والمعاهد الدراسة بالجامعة والمعاهد المختلفة (بقرار رئيس الجامعة) شهراً واحداً حتى ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٦ بدعوى الاستعداد للعام الدراسي، باستثناء رياض الأطفال^(١١١).

وتبين ان السبب الرئيسي وراء تأجيل الدوام الرسمي للجامعة والمعاهد المختلفة هو خشية الحكومة من الطلاب، الأمر الذي أكده صدقي باشا بلسانه حين قال: "أنه عطل الدراسة بالجامعة والمعاهد والأزهر خوفاً من وقوع اضطرابات في البلاد، والمفاوضات لم تتم بعد" (١١٢).

وفي ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) سافر صدقي باشا مع وزير خارجيته (إبراهيم عبد الهادي) عضو وفد المفاوضات، والرجل الثاني في الحزب السعدي) إلى لندن ممثلين الوزارة والهيئة المفوضة، لاستكمال المفاوضات مع مستر بيفن وزير خارجية بريطانيا حول المسألة الوحيدة الباقية، وهي مسألة السودان، وكان أحد أسباب عجلته أن يتمكن من إنهاء موضوع مشروع المعاهدة برمته قبل أن يبدأ العام الدراسي الجديد (١١٣)، وفي لندن استؤنفت المفاوضات يوم ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) بين صدقي باشا وإبراهيم عبد الهادي من جهة، وبين مستر بيفن والفيلد مارشال مونتغمري من جهة أخرى، واستطاع بالفعل أن يصل مع بيفن إلى اتفاق كامل بعد خمس جلسات لم تستغرق أكثر من ثمانية أيام، وصلاً معاً إلى مشروع معاهدة عرفت باسم "صدقي - بيفن" (١١٤)، ووقع عليها الطرفان يوم ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٤٦ بالحروف الأولى من أسمائهم (١١٥).

في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٦ أذيع في القاهرة بطريقة غير رسمية، نصوص المعاهدة (١١٦)، التي وقعها صدقي باشا بالأحرف الأولى في لندن، وأعلنت الحكومة بمناسبة بدء العام الدراسي أنها ستعيد افتتاح الجامعة والمعاهد المختلفة، بعد أن اتخذت إجراءات أمنية مشددة، وأدركت الأمة في الحال مدى الخطورة التي تتطوي عليها معاهدة صدقي-بيفن، وشنت الصحف حملة عنيفة على مشروع المعاهدة، وأقامت المعارضة ضجة حوله مطالبة برفضه لأنه لا يحقق الأمان الوطني المصرية في الجلاء ووحدة وادي النيل (١١٧). ولعل كان الطلبة في مقدمة المقاومين لصدقي ومعاهدته.

في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٦ تجمع طلبة الأحزاب بجامعة فؤاد الأول (القاهرة) حول النصب التذكاري للشهداء، حيث وضعوا أكاليل الزهور عليه، ورغم معارضة رئيس الجامعة لهم، ثم عقدوا مؤتمراً طلابياً كبيراً ضم كل طلبة الأحزاب المارة الذكر، واتحاد مدارس الثانوية، واتحاد المدارس الفنية، وهيئة مكتب لجنة الطلبة التنفيذية العامة، وغيرهم وقرروا تأليف "الجبهة الوطنية لطلبة وادي النيل"، بهدف تحقيق الأهداف الوطنية المشروعة، ووضعوا ميثاقاً للجبهة، وقع عليه جميع طلبة الأحزاب باستثناء طلبة السعديين والأحرار الدستوريين، بعدها أقسم طلبة وادي النيل "باسم الله والوطن" أن يعيدوا بقوة السلام حرية الشعب المهدورة، وتعهّدوا بتوحيد كل الطلبة في سبيل تحقيق منهاج الجبهة الوطنية التي تتضمن (١١٨) على ما يلي (١١٩):

- ١- المطالبة بإقصاء أية حكومة لا تتمسك بمبدأ جلاء القوات البريطانية الكامل عن وادي النيل، ويجب على الحكومة أن ترسل مندوبها إلى مجلس الأمن للعمل على حل القضية المصرية والتحضير لإجراء انتخابات حرة.
 - ٢- إعلان الغاء معاهدة ١٩٣٦، ووقف المفاوضات الجارية.
 - ٣- الإعلان عن بدء توحيد فصائل النضال الطلابي مع العمال والفلاحين، وبقية القوى الوطنية الأخرى.
 - ٤- العمل على توثيق الصلات والعلاقات مع التنظيمات الطلابية الديمقراطية العالمية في الخارج.
 - ٥- العمل على كسر الحصار الاقتصادي البريطاني على مصر، والبحث في مقاطعة كل ما هو بريطاني.
 - ٦- تشكيل حكومة ديمقراطية وبناتخابات حرة، واتخاذ برامج سياسية داخلية وخارجية واضحة المعالم، وتسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:
 - ١- المطالبة بجلاء القوات البريطانية براً وبحراً وجواً عن وادي النيل، دون تفاوض أو تأجيل.
 - ٢- رفض الدخول في أية تحالفات عسكرية واقتصادية مع بريطانيا.
 - ٣- إلغاء كل القوانين التي تعارض روح الدستور، وتقيد حرية الشعب، وبعبارة أخرى التخلص من مثل هذه القوانين المعادية للطلبة والعمال والمقيدة للصحافة.
- قرر الطلبة بعد انتهاء مؤتمهم الخروج في مظاهرة كبيرة رددوا خلالها الهتافات بسقوط صدقي وبيفن والمعاهدة وفاروق^(١٢٠)، وتتفاقم الأحداث واشتدت المظاهرات وبدأت المصادمات من جديد رغم الإجراءات الأمنية المشددة التي أمر صدقي باتخاذها^(١٢١)، ونظرت الحكومة إلى هذه المظاهرات، على أنها من عمل الأحزاب لإسقاطها، وحل مجلس النواب، وإحباط المفاوضات التي تقوم بها الحكومة، بل وصل اتهامها للأحزاب المعارضة بمد الطلبة بالأموال والسلاح^(١٢٢)، إلا أن يوم ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) يعد يوماً مميزاً، إذ عمت القاهرة مظاهرات كبيرة للطلبة والعمال، وأقيمت السواثر الترابية، ووقعت صدامات عنيفة بين المتظاهرين والشرطة، وانفجرت في مبنى قيادة القوات البريطانية قنبلة محلية الصنع، وجرى اعتقال ٤٠٠ طالباً^(١٢٣)، ولعل وصول أيدي الوطنيين إلى مبنى قيادة القوات البريطانية معناه قوة الحركة الوطنية الطلابية. كما شارك الإخوان المسلمين في تلك المظاهرات، وفي اليوم ذاته وجهت الجبهة الوطنية لطلبة وادي النيل بياناً لنواب البرلمان تدعوهم فيه للرفض مشروع معاهدة صدقي - بيفن، الأمر الذي اضطر صدقي باشا إلى حل الوفد

الرسمي للمفاوضات في اليوم التالي (٢٦ تشرين الثاني)، بعد أن رفضه سبعة من الوفد^(١٢٤)، كما أصدرت الحكومة تصريحاً بإغلاق الجامعتين في القاهرة والإسكندرية، ووقف الدراسة في بعض المدارس لفترة مؤقتة حتى يتم إبعاد عناصر الشغب المندسة بين الطلبة. حسب قول عبد الرحمن الرافعي^(١٢٥).

إن طابع العنف الذي اتسم به النشاط الطلابي ما هو إلا دليلاً على الإصرار والعزيمة لتحقيق أهدافهم الوطنية وهي الجلاء التام للقوات البريطانية براً وبحراً وجواً عن وادي النيل، ووحدة وادي النيل (مصر والسودان)، وانتهاء المفاوضات، والغاء معاهدة صدقي-بيفن، التي عدها الوطنيون المصريون بأنها نكبة وطنية على البلاد.

إزاء تلك الأوضاع الداخلية، أدركت بريطانيا أنه من المستحيل ضمان تنفيذ المعاهدة، وإن عدم قدرة صدقي في إيضاح الحقيقة للشعب، مؤشر قوي بعدم جدية تنفيذها، وأراد بيفن أن يحسم الموقف وإجبار صدقي إلى الاستقالة، فطلب في ٦ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٤٦ أن يرسل إليه خطاباً تفسيرياً يلحق بالمعاهدة، ووضح له مضمونه بأنه لا يؤثر في حق بريطانيا في الدفاع عن السودان، الأمر الذي تغافل عنه صدقي باشا^(١٢٦)، فقدم صدقي استقالته في ٨ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٤٦ بحجة اعتلال حالته الصحية التي لا تسمح بمواجهة الحالة السياسية في مصر^(١٢٧). الواقع لم يخرج صدقي باشا من الحكم في هذه المرة، بل خرج من الحياة السياسية كلها.

يتضح لنا من خلال ما تقدم أنه كان للطلبة والعمال ولجانهم التنفيذية أثراً بالغاً في الحركة الوطنية المصرية في التصدي لمشروع معاهدة صدقي بيفن ومعاهدة الدفاع المشترك وتحطيمه على صخرة نضالهم الوطني، وبالتالي إفشاله لكونه لا يعبر عن طموح وتطلعات الحركة الوطنية المصرية، على الرغم من أن صدقي باشا استطاع أن يجبر البريطانيين على التسليم بهذا الجلاء الكامل براً وبحراً وجواً عن القاهرة والإسكندرية وتمركزها في منطقة القناة خلال مدة ٣ سنوات.

الهوامش:

(١) كان إسماعيل صدقي أول من خرج عن الوفد عام ١٩١٩، وأول من زيف الانتخابات عام ١٩٢٥، وحل البرلمان الوفدي بعد انعقاده بساعات، وأول من ألغى دستور عام ١٩٢٣، واستبدله بدستور عام ١٩٣٠، ليبيح له حكم البلاد بالحديد وكان سجله الدامي يشابه سجل الاحتلال في إراقة الدماء، وحكم أكثر ثلاث سنوات كانت أشد السنوات سوداً وبطشاً، ولم تمنح من ذاكرة الجيل الذي عاشها. عبد العزيز رفاعي، العمال والحركة القومية في مصر، ص ١٥٤؛ محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج ٢، ص ٣١٨؛ الأهرام، العدد ٢١٨٨١، ١٧ شباط، ١٩٤٦؛

- (٢) عبد العزيز رفاعي المصدر السابق، ص ١٥٥؛ طارق البشري، الحركة السياسية في مصر، ص ١٠٠.
- (٣) صفاء شاكر إسماعيل صدقي الواقعية السياسية في مواجهة الحركة الوطنية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٥٨.
- (٤) مارسيل كولومب، تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠، ترجمة زهير الشايب، ط ١، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٢٦٥.
- (٥) طارق البشري، المصدر السابق، ص ٩٨.
- (٦) صفاء شاكر فتوح، المصدر السابق، ص ١٥٩.
- (٧) كمال الدين رفعت، حرب التحرير الوطنية بين الغاء معاهدة عام ١٩٣٦ واتفاقية ١٩٥٤، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٣٨؛ الأهرام، العدد ٢١٨٨٢، ١٨ شباط، ١٩٤٦.
- (٨) شهدي عطية الشافعي، المصدر السابق، ص ٩٨؛ أنور عبد الملك، المصدر السابق، ص ٥٦. شهدي عطية الشافعي، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٦، ط ١، الدار المصرية، القاهرة، ١٩٥٧؛ أنور عبد الملك، المجتمع المصري والجيش، ترجمة لمحمود حداد، ميخائيل خوري، ط ١، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٤.
- (٩) سورة النساء، الآية: ٩٤.
- (١٠) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر، ص ١٠٦.
- (١١) المصدر نفسه، ص ١٠٧.
- (١٢) سعد طه عثمان، عمال وطلاب في الحركة الوطنية المصرية، تقديم عاصم أحمد الدسوقي، ص ٣٤؛ سعد زهران، في أصول السياسة المصرية، ط ١، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٢٥.
- (١٣) للمزيد ينظر: سعد طه عثمان، المصدر السابق، ص ٣٤؛ ميشيل كامل، تطور حركة النضال الوطني والاجتماعي في مصر، دراسات عربية، "مجلة"، العدد ١١، السنة ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠، ٣-١٣.
- (١٤) عبد العزيز رفاعي، المصدر السابق، ص ١٥٦؛ رؤوف عباس حامد، ٩٠ عاماً على جامعة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٧٧؛
- P.J. Vatikiotis, The Modern History of Egypt, London, ١٩٧٦, P.٣٥٩.
- (١٥) للمزيد ينظر: محمد يوسف الجندي، ٢١ فبراير توجه للحركة الوطنية المصرية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٧.
- (١٦) نسبها البعض إلى هنري كوربيل، وتكون بعد ذلك تنظيمين الأول يتبع كوربيل (اللجنة الوطنية للطلبة والعمال)، والثاني يتبع عبد الفتاح الشراوي، ويعرف باسم (منظمة وادي النيل). للمزيد ينظر: محمود متولي، مصر والحركة الشيوعية خلال الحرب العالمية الثانية، ط ١، دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٤٠.
- (١٧) صفاء شاكر فتوح، المصدر السابق، ص ١٥٨.
- (١٨) سرانيان، مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥-١٩٥٢، القاهرة، د.ت، ص ١٣٣.
- (١٩) سرانيان، المصدر نفسه، ص ١٣٤.
- (٢٠) محمد أنيس، السيد رجب حراز، التطور السياسي للتجمع المصري الحديث، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٢٢١؛ أنور عبد الملك، المصدر السابق، ص ٥٦.
- (٢١) رابطة الشباب، ٢٥ شباط (فبراير)، ١٩٤٦؛ شهدي عطية الشافعي، المصدر السابق، ص ٩٩.
- (٢٢) رؤوف عباس حامد، المصدر السابق، ص ١٧٢؛ عبد المنعم الغزالي، المصدر السابق، ص ٢٠؛ محمد يوسف الجندي، المصدر السابق، ص ٢١-٢٣.
- (٢٣) سرانيان، المصدر السابق، ص ١٣٧.
- (٢٤) هذا مطلع من قصيدة كتبها الطالب عبد الواحد بصيلة طالب بكلية الطب (جامعة فؤاد آنذاك)، وأستاذ جامعي وعميد كلية طب الأزهر فيما بعد، وسمي ذلك النشيد بنشيد (يوم الجلاء).

(٢٥) للمزيد ينظر: شحاته عيسى إبراهيم، الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٢٠٠؛ شهدي عطية الشافعي، المصدر السابق، ص ٩٩-١٠٠؛ عبد المنعم الغزالي، المصدر السابق، ص ٢٤.

(٢٦) عبد المنعم الغزالي، المصدر السابق، ص ٢٤؛ الأهرام، العدد ٢١٨٨٦، ٢٣ شباط (فبراير)، ١٩٤٦.

(٢٧) كان إسماعيل صدقي يقصد بـ(الدهماء) هم العمال. العالم العربي، العدد ٥٦٠٢٤ في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٤٦.

(٢٨) سعد طه عثمان، المصدر السابق، ص ٣٧؛ أحمد عبد الله روزه، الطلبة والسياسة في مصر، ترجمة إكرام يوسف، ط١، سينا للنشر والطباعة، القاهرة، ١٩٩١، ص ٨٧؛ شهدي عطية الشافعي، المصدر السابق، ص ١٠٠.

(٢٩) F.O. ٣٧١/٥٣٢٨٥, Events in Cairo and Alexandria.

(٣٠) صفاء شاكر فتوح، المصدر السابق، ص ١٥٩.

(٣١) نقلاً عن: سيرانيان، المصدر السابق، ص ١٤٤.

(٣٢) رؤوف عباس حامد، المصدر السابق، ص ١٧٣.

(٣٣) طارق البشري، المصدر السابق، ص ١٠٢.

(٣٤) طارق البشري، المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(٣٥) الأهرام، العدد ٢١٨٨٧ في ٢٤ شباط (فبراير) عام ١٩٤٦؛ شهدي عطية الشافعي، المصدر السابق، ص ١٠١.

(٣٦) الأهرام، العدد ٢١٨٨٦ في ٢٣ شباط (فبراير) عام ١٩٤٦؛ سيرانيان، المصدر السابق، ص ١٤٥.

(٣٧) أحمد عبد الله روزه، المصدر السابق، ص ٨٧.

(٣٨) سيرانيان، المصدر السابق، ص ١٤٤؛ عبد الرحمن الراجحي، في أعقاب الثورة المصرية ١٩٣٦-١٩٥١، ج ٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥١، ص ١٨٥.

(٣٩) F.O. ٣٧١/٥٣٢٨٥. No. ٣٣٢, Cairo to Foreign Office February, ٢٤, ١٩٤٦.

(٤٠) شهدي عطية الشافعي، المصدر السابق، ص ١٠٢.

(٤١) طه سعد عثمان، المصدر السابق، ص ٤٠.

(٤٢) محمد يوسف الجندي، المصدر السابق، ص ٣٠.

(٤٣) الأهرام، العدد ٢١٨٩٢، ٣ آذار (مارس)، ص ١٠٤؛ سيرانيان، المصدر السابق، ص ٦٧.

(٤٤) للمزيد ينظر: شهدي عطية الشافعي، المصدر السابق، ص ١٠٤؛ أحمد عبد الله روزه، المصدر السابق، ص ٩٣.

(٤٥) الأهرام، العدد ٢١٨٩٤، ٣ آذار (مارس) ١٩٤٦.

(٤٦) الأهرام، العدد ٢١٨٩٥، ٥ آذار (مارس)، ١٩٤٦.

(٤٧) فاروق القاضي، المصدر السابق، ص ٢٣٩؛ محمد يوسف الجندي، المصدر السابق، ص ٢٦.

(٤٨) طه سعد عثمان، المصدر السابق، ص ٤٢؛ كمال الدين رفعت، المصدر السابق، ص ٤٤.

(٤٩) طه سعد عثمان، المصدر السابق، ص ٤٥.

(٥٠) عد اتحاد الطلاب العالمي يوم ٢١ شباط (فبراير) يوماً للتضامن العالمي مع طلاب مصر وطلاب الهند (حيث شهدت مدينة بومباي الهندية أحداثاً مماثلة ضد بريطانية)، وقد جرت العادة على الاحتفال بهذا اليوم داخل مصر باعتباره (يوم الطالب العالمي) وهذا خطأ شائع، فالصحيح هو اعتباره (يوم الطالب المصري) و(يوم التضامن

- العالمي مع طلاب مصر) أما (يوم الطالب العالمي) فهو يوم ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) الذي يحتفى بذكرى انتفاضة طلاب تشيكوسلوفاكيا ضد الاحتلال الألماني خلال الحرب العالمية الثانية. أحمد عبد الله روضة، المصدر السابق، ص ٨٦؛ محمد يوسف الجندي، المصدر السابق، ص ٥.
- (٥١) سامية حسن سيد إبراهيم، الجامعة المصرية ودورها في الحياة السياسية ١٩٠٨-١٩٤٦، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، عين شمس، ١٩٨٣، ص ٤٢١.
- (٥٢) عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص ١٨٦؛ عبد العزيز رفاعي، المصدر السابق، ص ١١٣.
- (٥٣) كان صاحب فندق (اكلانتيك) بريطاني، واشترك في هذه الجريمة بحكم جنسيته، وشاركه مدير الفندق المصري في هذه الجريمة البشعة.
- (٥٤) شحاته عيسى إبراهيم، المصدر السابق، ص ٢٠١.
- (٥٥) F.O. ٣٧١/٥٣٢٨٦. No. ٣٩٢ From Cairo to Foreign Office, March, ٤, ١٩٤٦.
- (٥٦) أحمد عبد الله روضة، المصدر السابق، ص ٩٢.
- (٥٧) شهدي عطية الشافعي، المصدر السابق، ص ١٠٨؛ أحمد عبد الله روضة، المصدر السابق، ص ٩٠؛ طارق البشرى، المصدر السابق، ص ١٠٠.
- (٥٨) زكريا سليمان بيومي، الأخوان المسلمين والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨-١٩٤٨، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٥٠.
- (٥٩) أحمد عبد الله روضة، المصدر السابق، ص ٩٣؛ طه سعد عثمان، المصدر السابق، ص ٤٤-٤٦.
- (٦٠) أمين سعيد، تاريخ مصر السياسي منذ الحملة الفرنسية ١٧٩٨ إلى انهيار الملكية، ١٩٥٢، ص ٤٥٣.
- (٦١) سنية قراعة، نمر السياسة المصرية، المكتب الدولي للصحافة، بيروت، ١٩٥٢، ص ٤٥٣.
- (٦٢) للمزيد ينظر: عبد الرافعي، المصدر السابق، ص ١٩٠.
- (٦٣) طارق البشرى، الحركة السياسية في مصر، ص ١١٨.
- (٦٤) إسماعيل صدقي، مذكراتي، ص ١٤٨؛ جلال يحيى، خالد نعيم، المصدر السابق، ص ٤٨٧.
- (٦٥) محمد زكي عبد القادر، المصدر السابق، ص ١٣٣.
- (٦٦) في آذار عام ١٩٤٦ استبعدت بريطانيا سفيرها مايلنز لامبسون بطل حادثة ٤ فبراير عام ١٩٤٢ عن منصبه، وعينت محله رونالد كامبل. والذي كان مستشاراً في دار المندوب السامي عام ١٩٣٠. كمال الدين رفعت، المصدر السابق، ص ٣٦.
- (٦٧) F.O. ٣٧١/٥٣٢٨٩. No. Campell to Fo., Mar, ٣٠, ١٩٤٦.
- (٦٨) إسماعيل صدقي، المصدر السابق، ص ١٢٩.
- (٦٩) وصف المراقبون المصريون رئيس الوفد البريطاني (ستانسجيت) بأنه من رجال المبادئ، إذ كان من أنصار الوفد المصري في مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، فعقد المصريون على معاونته لهم عام ١٩٤٦ آمالاً واسعة. محمد محمد الجوادي، المصدر السابق، ص ٧٤.
- (٧٠) عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص ١٩٥.
- (٧١) سيرانيان، المصدر السابق، ص ١٥٥، الأهرام ٢١٩٣، ١٧ نيسان ١٩٤٩.
- (٧٢) عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص ١٩٧.
- (٧٣) للمزيد ينظر: سامي أبو النور، دور القصر في الحياة السياسية في مصر، ج ٢، ص ٢٥٤.
- (٧٤) الأهرام، العدد ٢١٩٣١، ١٧ نيسان، عام ١٩٤٦.

- (٧٥) محمد عبد الحميد محمد الحناوي، معركة الجلاء ووحدة وادي النيل ١٩٤٥-١٩٥٤، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٨٩.
- (٧٦) المصدر نفسه، ص ٨٩؛ طارق البشري، المصدر نفسه، ص ١١٩.
- (٧٧) محمد عبد الحميد أحمد الحناوي، المصدر السابق، ص ٩٠.
- (٧٨) الأهرام في ١٢ أيار (مايس) ١٩٤٦، نقلاً عن: طارق البشري، الحركة السياسية في مصر، ص ١٢١.
- (٧٩) إسماعيل صدقي، المصدر السابق، ص ٦٨؛ طارق البشري، المصدر السابق، ص ١٢١؛ الأهرام، العدد ٢١٩٤٨، في ١٢ أيار ١٩٤٦.
- (٨٠) محمد عبد الحميد أحمد الحناوي، المصدر السابق، ص ٩٠.
- (٨١) للمزيد عن مواد المشروع ينظر: مازن مهدي عبد الرحمن، إسماعيل صدقي باشا ودوره في الحياة السياسية في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية التربية (ابن رشد)، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٢١٢.
- (٨٢) للمزيد ينظر: إسماعيل صدقي، المصدر السابق، ص ٨١.
- (٨٣) طارق البشري، المصدر السابق، ص ١٢٢.
- (٨٤) تشير الوثائق البريطانية إلى مقابلتين بين صدقي باشا ورونالد كامبل يوم ٢٢ أيار، حيث أبلغه صدقي في المقابلة الثانية أن الجانب المصري لا يرغب في أن تتضمن أي من المعاهدة أو الاتفاقية العسكرية أية ترتيبات مسبقة على غرار المادة السابعة من معاهدة عام ١٩٣٦، مما يعني رفض الجانب المصري فكرة وجود قاعدة بريطانية في مصر، كما اتفق صدقي وكامبل على إصدار بياناً للصحف مضمونه تبادل الآراء بين الطرفين.
- F.O. ٣٧١: No.٩٢٠: Campbell to Fo: May, ٢٢, ١٩٩٠;
- الأهرام، العدد ٢١٩٦٠، ٢٣ أيار (مايو)، ١٩٤٦.
- (٨٥) إسماعيل صدقي، المصدر السابق، ص ١٦٨.
- (٨٦) محمد عبد الحميد أحمد الحناوي، المصدر السابق، ص ٩٥.
- (٨٧) طارق البشري، المصدر السابق، ص ١٢٣.
- (٨٨) الأهرام، العدد ٢١٩٩١ في ١٠ تموز (يوليو) ١٩٤٦.
- (٨٩) وهم شباب الوفد، شباب الحزب الوطني، شباب الكتلة، الشبان المسلمين، شباب جبهة مصر، الأحرار الدستوريين، اللجنة الطلبة التنفيذية العامة، لجنة الطلبة بالإسكندرية، اللجنة التنفيذية العامة لطلبة الأزهر، شباب حزب الفلاح الاشتراكي، مصر الفتاة، السعديين، شباب الجيل الجديد، الجهاد الوطني.
- (٩٠) الكتلة ٢ تموز (يوليو) عام ١٩٤٦، طارق البشري، الحركة السياسية في مصر، ص ١٢٣.
- (٩١) المصدر نفسه.
- (٩٢) الأهرام، العدد ٢١٩٩٩، ١٨ تموز (يوليو) ١٩٤٦.
- (٩٣) الجامعة الشعبية الأهلية: وهي الجامعة التي أنشأها بعض أعضاء اتحاد خريجي الجامعة ودار الأبحاث العلمية في أوائل عام ١٩٤٦ بغرض محو الأمية ونشر الثقافة الاجتماعية بين طبقة العمال، اتهمت بنشر الأفكار الشيوعية بين طبقة العمال والمطالبة بالعدالة الاجتماعية.
- (٩٤) رابطة فتيات الجامعة والمعاهد: وهي التي تكونت من بعض أعضاء دار الاتحاد خريجي الجامعة ودار الأبحاث العلمية في أواخر عام ١٩٤٥، وقد اتهمتها وزارة الداخلية بأنها تطالب بمساواة المرأة بالرجل، وجميع المنتميات لهذه الرابطة يعتنق المبادئ الشيوعية، وتضم حوالي (٥٠) فتاة من المصريات والسودانيات، وعضوات بدار الأبحاث العلمية، وتعمل على نشر التعاليم التي تحبذ النظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة وتغيير النظام السياسية للهيئة الاجتماعية.

- (٩٥) رفعت السعيد، الصحافة اليسارية في مصر ١٩٢٥-١٩٤٨، دار الطليعة للطباعة للنشر، ط١، بيروت، ١٩٧٤، ص ١٨٠؛ شهدي عطية الشافعي، المصدر السابق، ص ٢٧٧.
- (٩٦) مارسيل كولومب، المصدر السابق، ص ٢٦٥.
- (٩٧) محمد عودة، سقوط ملكية فاروق بداية ونهاية، دار الخيال، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٤٣.
- (٩٨) فرغلي علي تسن هريدي، المصدر السابق، ص ٧٥.
- (٩٩) محمد عبد الحميد أحمد الحناوي، المصدر السابق، ص ٢٢٠.
- (١٠٠) مارسيل كومولب، المصدر السابق، ص ٢٨٤؛ الأهرام، العدد ٢١٩٩٦، ١٦ تموز (يوليو) ١٩٤٦.
- (١٠١) أمين سعيد، المصدر السابق، ص ٢٩٥.
- (١٠٢) أمين سعيد، المصدر نفسه، ص ٢٩٥.
- (١٠٣) أعلن صدقي باشا عن مكافأة نقدية قدرها (٥) آلاف جنيه على من يدلي بأي معلومات عن الجناة، بالفعل تم القبض عليهم بعد وشاية شقيق أحد المعتقلين في ٢٥ تموز (يوليو) عام ١٩٤٦.
- (١٠٤) الأخبار، ١٤ أيلول (سبتمبر) عام ١٩٤٦.
- (١٠٥) كمال الدين رفعت، المصدر السابق، ص ٤٩.
- (١٠٦) عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق، ج ٣، ص ١٩٨؛ أمين سعيد، المصدر السابق، ص ٢٩٦.
- (١٠٧) محمد شريف صبري: هو خال الملك فاروق، وهو أحد الأوصياء الأربعة على العرش الذي وافق البرلمان الوفدي على اختياره بجانب الأمير محمد علي، وعبد العزيز عزت في ٨ أيار (مايو) عام ١٩٣٦.
- (١٠٨) للمزيد ينظر: كمال الدين رفعت، المصدر السابق، ص ٤٩؛ محمد حسين هيكل، المصدر السابق، ص ٣٢٠.
- (١٠٩) سامي عبد النور، المصدر السابق، ص ١٢٩.
- (١١٠) الأهرام، العدد ٢١٩٧٤، ٦ تشرين الأول (أكتوبر)، ١٩٤٦؛ سنية قراعة، المصدر السابق، ص ٥٢٦.
- (١١١) فرغلي علي تسن هريدي، المصدر السابق، ص ٧٧.
- (١١٢) مقتبس عن: محمد عبد الحميد أحمد الحناوي، المصدر السابق، ص ٩٩.
- (١١٣) طارق البشري، المصدر السابق، ص ١٢٧.
- (١١٤) محمود حلمي مصطفى، دراسات في تاريخ مصر السياسي، ص ٢٨٢؛ إسماعيل صدقي، مذكراتي، ص ١٢٠-١٢٦.
- (١١٥) للمزيد ينظر: عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج ٣، المصدر السابق، ص ١٩٩.
- (١١٦) تضمن مشروع المعاهدة الموقع عليه بين صدقي- بيفن، من مقدمة، وسبعة مواد، وبروتوكولين، منها انتهاء العمل بمعاهدة عام ١٩٣٦، والدفاع المشترك بين البلدين إذا تعرض أي بلد منهما للاعتداء، وكذلك البلاد المتاخمة لمصر، وعدم عقد أي تحالف موجه مضاد لمصالح أحدهما، تبقى هذه المعاهدة سارية المفعول لمدة عشرين عاماً من تاريخ دخولها حيز التنفيذ، وعلى هذا الأساس يتم الجلاء من مدن القاهرة والإسكندرية والدلتا في موعد أقصاه ٣١ آذار ١٩٤٧، وأن يستمر إخلاء باقي الأراضي المصرية، دون انقطاع حتى أول أيلول عام ١٩٤٩، بالنسبة للسودان فقد تم البقاء على معاهدة ١٨٩٩ حتى يستطيع الطرفان الاتفاق بينهما بعد استشارة السودانيين وتهيئتهم للحكم الذاتي. للمزيد ينظر: د.م القضية المصرية، ص ٥٣٤-٥٣٦.
- (١١٧) أمين سعيد، المصدر السابق، ص ٣٠٢.
- F.O. ٣٧١/٥٣٣٣٢/٦٢٩٢٩/J ٢٥٧١. From Cairo to Foreign Office, Sir R. I Compbell, Telegram No./٠٣٨, ٧ June, ١٩٤٦, P.٣.
- (١١٨) نقلاً عن: فرغلي علي تسن هريدي، المصدر السابق، ص ٧٨؛ مارسيل كولومب، المصدر السابق، ص ٢٦٩.

- (١١٩) سيرانيان، المصدر السابق، ص ١٨٧.
- (١٢٠) أمين سعيد، المصدر السابق، ص ٢٠٣.
- (١٢١) الأهرام، العدد ١٧٢٤١، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦.
- (١٢٢) F.O. ٣٧١/٥٣٣١٩, No. ١٧٦٠, Cairo To Foreign Office, No. ٢٦.
- (١٢٣) سيرانيان، المصدر السابق، ص ١٨٨.
- (١٢٤) الأعضاء السبعة هم: شريف صبري، وعلي ماهر، وعبد الفتاح يحيى، وحسين سري، وعلي الشعبي، وأحمد لطفي السيد، ومكرم عبيد. ينظر: عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص ٢٠٦-٢١٠.
- (١٢٥) نقلاً عن: فرغلي علي تسن هريدي، المصدر السابق، ص ٨٠.
- (١٢٦) للمزيد ينظر: سيرانيان، المصدر السابق، ص ١٨٧؛ أمين سعيد، المصدر السابق، ص ١٢٩؛
- Marlowe, Op. Cit., P. ٣٤٢.
- (١٢٧) كمال الدين رفعت، المصدر السابق، ص ٥١؛ عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص ٢٢٢؛ د.ك.و.ع، ملفات البلاط الملكي، تقارير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة، تسلسل ٣١١/٢٦٦٧، المرقم ١٦٢٤/٢٠٠/٤٤٥، تاريخها ١٥ كانون الأول، ١٩٤٦، و ٧٩، ص ١١٧.

The Attitude of Ismael Sidki Cabinet from the Student Movement in ١٩٤٦**Abstract**

Following World War II, the student activities were resumed after removing the martial law in Egypt asking the evacuation and achieving the unity of the Nile valley countries (Egypt and Sudan). During that period, Sidki Pasha began to appear on the theatre of events anew.

To soothe the situation and to absorb the anger of Egyptian people, Sidki Pasha began to approach students and workers. He tried to release the detained students. He congratulated them for their national feelings and pledges to defend the country.

The period required the foundation of student's committees as the students of Egypt were able to participate in the general political events led by the frame of the "national and worker committee" which is regarded one of the main leadership that expressed the political will of the middle class,

The events of February ١٩٤٦ proved to be a turning point in the trends of the national movement. For the first time it determined the national struggle for political independence that did not find a new national movement. The new leadership should represent the students.

In ١٩٤٦, Sidki pasha arrived at a new agreement with Britain. He faced many internal problems specially the problem of reclaiming peace and controlling the situation in order to find negotiators. That led to pursue of students, workers and intellectuals who asked for the evacuation of the British forces.

It is clear to us from the above that the students and their executives had an impact on the national movement of the confrontation for the project of Sidki-Begen and to deem it failure.